مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 4- 2024 : 342 -367

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 4- 2024 : 342 - 367

أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية
(دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التقليدية في سورية)

رغد مأمون القمحه[1]، مطيع أسعد الشّلبي[2]

1. طالبة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، علوم مالية ومصرفية.
raghad.kamha@damascusuniversity.edu.sy
2. أستاذ مساعد في قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مصارف وتمويل.
motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

المُلخّص:

تعد مخاطر السيولة المصرفية جانباً حاسماً في الصناعة المصرفية، فهي توضح قدرة المصرف على تلبية المتطلبات المالية من عمليات السحب غير المتوقعة والتزامات الديون ومنح التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل العملاء. ولمخاطر السيولة المصرفية أثر عميق في الهشاشة المصرفية التي تشير إلى مدى تعرض المصرف إلى الضائقة المالية أو الفشل. وقد يمتد هذا الأثر عبر الأسواق المالية إلى الاقتصاد العام مؤدياً إلى حدوث الأزمات.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال اختبار الفرضيات وتحليل البيانات المستمدة من القوائم السنوية لجميع المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة الزمنية (2010–2022)، واعتماداً على البرنامج الإحصائي Eviews 12.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لفجوة الاستحقاق (L1) في كل من مؤشر (F1) Altman Z''-Score ومؤشر (F5) Altman Z-Score ومؤشر (F6) Minsky، وأثر سلبي في (F3) نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات. ويوجد أثر سلبي لفجوتي السيولة (L2, L3) في (F3) نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات. كما يوجد أثر إيجابي لنسبة التغطية النقدية (L4) في مؤشر (F1) Altman Z''-Score، وأثر سلبي في مؤشر (F4) Mulligan. بالإضافة إلى أنه يوجد أثر إيجابي إيجابي لمخاطر سيولة التمويل (التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) (L5) في (F3) نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ومؤشر (F5) Altman Z-Score، وأثر سلبي في مؤشر (F2) نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية. وأخيراً يوجد أثر إيجابي لمخاطر سيولة التمويل (الودائع إلى إجمالي الموجودات) (L6) في مؤشر (F1. Altman Z''-Score)

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، الهشاشة المصرفية، المصارف الخاصة التقليدية، سورية، سوق دمشق للأوراق المالية.

تاريخ الإيداع: 2024/1/17
تاريخ النشر : 2024/4/2

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

The Impact of Bank Liquidity Risks on Banking Fragility An "Applied Study on Traditional Private Banks in Syria"

Raghad Maamoun ALKamha[1]
Motee` Assad Alshalaby[2]
1. Phd Student, Damascus University, Faculty of Economic, Banking and Financial Science, raghad.kamha@damascusuniversity.edu.sy
2. Assistant Professor in the Department of Banks and Insurance, Damascus University, Faculty of Economic, Banking and Financial Science, motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

Received: 17/1/2024
Accepted: 2/4/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract:
The risks of bank liquidity represent a crucial aspect in the banking industry, as they illustrate the bank's ability to meet financial requirements from unexpected withdrawal operations, debt obligations, and the provision of required credit facilities to customers. The bank's liquidity risks have a profound impact on banking fragility, which refers to the extent to which the bank is exposed to financial distress or failure. This impact could extend through the financial markets to the overall economy, leading to crises.
This study aims to elucidate the impact of bank liquidity risks on banking fragility for traditional private banks in Syria. To achieve the study's objectives, a descriptive approach was adopted in reviewing the relevant literature on the study's subject. Furthermore, an analytical approach was utilized through hypothesis testing and analysis of data derived from the annual reports of all traditional private banks listed in the Damascus Securities Exchange during the period (2010-2022), using the statistical software Eviews 12. The study found a positive impact of the maturity gap (L1) on both the Altman Z"-Score index (F1) and the Altman Z-Score index (F5), as well as the Minsky index (F6), and a negative impact on the capital to total assets ratio (F3). There is also a negative impact of the liquidity gap (L2, L3) on the capital to total assets ratio (F3). Additionally, there is a positive impact of the cash coverage ratio (L4) on the Altman Z"-Score index (F1) and a negative impact on the Mulligan index (F4). In addition, there is a positive impact of funding liquidity risk (credit facilities to deposits) (L5) on the capital to total assets ratio (F3) and the Altman Z-Score index (F5), and a negative impact of the ratio of non-performing credit facilities to total credit facilities (F2). Lastly, there is a positive impact of funding liquidity risk (deposits to total assets) (L6) on the Altman Z"-Score index .F1)

Keywords: liquidity risks, Banking fragility, Traditional Private Banks, Syria, Damascus Securities Exchange.

1_الدراسة المرجعية:

1.1-المقدمة Introduction:

تؤدّي المصارف التّقليديّة دورها الرّئيس كوسيطٍ ماليّ في تجميع مصادر التّمويل، ثمّ استخدام تلك المصادر إمّا كشكل من أشكال الموجودات النّقديّة عالية السّيولة، أو شبه النّقدية كالموجودات الماليّة القابلة للتّسييل بسهولة، أو الأقل سيولة (غير السّائلة) كتقديم التّسهيلات الائتمانيّة للأفراد والكيانات وشراء الموجودات الثّابتة.

يطلق على دور الوساطة المصرفيّة في مجال العمل المصرفيّ بدور تحويل السّيولة. ينتج عن هذا الدّور مخاطر السّيولة الّتي تحدث إمّا من جانب الالتزامات عندما تفرض على المصرف تغطية التزاماته الماليّة عند استحقاقها أو عند تلبية طلبات السّحب الكبيرة والمفاجئة دون تكاليف لا يمكن تحمّلها. وإمّا من جانب الموجودات عندما لا يكون المصرف قادراً على تلبية طلبات الحصول على التّسهيلات الائتمانيّة لوجود خللٍ في السّيولة المصرفيّة. أو من جانب التّدفقات النّقديّة التّشغيليّة للمصرف وتحقيق فائضٍ تدفقيّ نقديّ تشغيليّ يغطي التّدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثماريّة والتّمويليّة للمصرف.

تؤثّر مخاطر السّيولة على مستوى الهشاشة المصرفيّة الّتي يصل إليها المصرف، ولا سيّما عندما يصبح المصرف في حالة عدم المواءمة بين مزيج السّيولة من مصادر الأموال والأرباح المحقّقة وبين استخدامات الأموال في تلبية الطّلبات الجديدة من التّسهيلات الائتمانيّة والاستثماريّة ومدفوعات الفائدة المدينة وتوزيعات الأرباح. ولأنّ الهشاشة المصرفيّة أصبحت قاسماً مشتركاً للعديد من التّحديات المصرفيّة العالميّة والأكثر حدّة، كان لا بدّ من القيام بدراسة أثر مخاطر السّيولة المصرفيّة على الهشاشة المصرفيّة للمصارف الخاصّة التّقليديّة.

2.1-مشكلة البحث Research Problem:

إن معظم مصادر التمويل في المصارف ذات أجلٍ قصير، وتشكل الودائع القصيرة الأجل وودائع العملاء معظمها. وبالمقابل تحتفظ المصارف بموجودات غير سائلة ذات آجال مختلفة، يغلب عليها الأجل المتوسط والطويل، وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف معظمها. فالمصرف يواجه مخاطر السيولة من جهتين؛ الأولى: تلبية طلبات السحب المفاجئة للودائع ولالتزامات المصرف، الثانية: تلبية طلبات العملاء من التسهيلات الائتمانية. الأمر الذي يجعل المصارف عرضةً إلى مستويات متدرجة من الهشاشة المصرفية، بسبب عدم الاستقرار المالي وزيادة التعرض للصدمات المالية، ما يؤثر على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد بأكمله.

من أجل الإحاطة بكافة جوانب البحث يتم طرح التساؤل الرئيس الآتي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات الهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية؟

للإجابة على التساؤل الرئيس نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

هل تؤثر فجوات السيولة في مؤشرات الهشاشة المصرفية؟

هل تؤثر نسبة التغطية النقدية كأحد مقاييس التدفقات النقدية في مؤشرات الهشاشة المصرفية؟

هل تؤثر نسب مخاطر سيولة التمويل في مؤشرات الهشاشة المصرفية؟

3.1_أهمية البحث Research Importance:

-**الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية للبحث في أنه يساهم في الأدبيات الموجودة من خلال سد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات الهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، وباستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تدرس جوانب متنوعة لكل متغير خلال المدة (2010-2022).

-**الأهمية العملية:** تبرز أهمية البحث العملية من خلال فهم وتحليل القنوات المحتملة التي تؤثر من خلالها مخاطر السيولة على الهشاشة المصرفية تحت مظلة تعاميم مجلس النقد والتسليف والظروف المؤثرة في تحقيق المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها. فضلاً عن مساهمة البحث في تقديم نتائج وتوصيات ستمكن إدارات المصارف وصناع السياسات والجهات التنظيمية في فهم نقاط الضعف المرتبطة بمخاطر السيولة، ووضع التدابير الفعالة لتعزيز واستقرار ومرونة القطاع المصرفي التقليدي الخاص. انتهاءً باعتباره من المجالات المهمة للباحثين الراغبين في التعمق موضوع البحث وإجراء المزيد من الأبحاث باستخدام مقاييس مختلفة وفي نطاق جغرافي محدد ومدد زمنية مختلفة.

4.1_أهداف البحث Research Objectives:

يسعى البحث إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات عبر تحقيق الأهداف الآتية:

1_التعريف بمخاطر السيولة المصرفية، أنواعها، مصادرها، محدداتها.

2_التعريف بالهشاشة المصرفية ومحدداتها وآثارها.

3_ عرض لأهم المقاييس المصرفية في مجال مخاطر السيولة المصرفية والهشاشة المصرفية.

4_ تبيان العلاقة بين متغيري الدراسة، وتسليط الضوء على أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية.

5.1_حدود البحث Research Limits:

1-الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال المدة الزمنية 2010-2022. (باستخدام البيانات السنوية).

2_الحدود المكانية: تشمل الدراسة جميع المصارف الخاصة التقليدية في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. (والبالغ عددها 11 مصرفاً).

6.1_مجتمع وعينة البحث Research Society and Sample:

1_مجتمع البحث: المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2_عينة البحث: جميع المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (المصرف الدولي للتجارة والتمويل **IBTF**، بنك سورية والمهجر **BSO**، بنك بيمو السعودي الفرنسي **BBSF**، البنك العربي سورية **ARBS**، بنك الائتمان الأهلي **BASY**، بنك بيبلوس سورية **BBS**، بنك سورية والخليج ش.م.م **SGB**، مصرف فرنسبنك سورية **FSBS**، بنك الأردن سورية **BOJS**، بنك الشرق **SHRQ**، بنك قطر الوطني سورية **QNBS**).

7.1_ فرضيات البحث Research Hypotheses:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2010-2022).

HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشر **Altman Z"-Score** للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية كمؤشر للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

HO3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات كمؤشر للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

HO4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشر **Mulligan** للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

HO5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في **Altman Z-Score** للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

HO6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشر **Minsky** للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية.

8.1_ متغيرات البحث Research Variables:

جميع متغيرات الدراسة تم قياسها من خلال بيانات لا تشمل أرباح إعادة تقييم مراكز القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع، فيما عدا قيم إجمالي حقوق الملكية بالقيمة الدفترية **E** وذلك عند حساب قيم مؤشر **Altman Z-Score**.

- **المتغير المستقل:** مخاطر السيولة المصرفية، يُعبَّر عنه بالمؤشرات الآتية:

1_فجوة الاستحقاق **(L1):** لوغاريتم (إجمالي الموجودات – إجمالي المطلوبات). **(Ghenimi *et al*, 2017, 243)**

2_فجوة السيولة **(L2):** (إجمالي التسهيلات الائتمانية – ودائع العملاء) / إجمالي الموجودات.
(Jaara, 2017, 20); (Chen, 2018, 12)

3_فجوة السيولة **(L3):** (صافي الموجودات السائلة – المطلوبات المتقلبة) / إجمالي المطلوبات. **(Boualam et al, 2019,8)**

4_نسبة التغطية النقدية **(L4):** صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية. (**رؤوف، 2013، 306**)، (**علي، 2019، 110**)، (**النويران، 2019**).

5_مخاطر سيولة التمويل **(L5):** نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع = التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع.(فروحات وآخرون، 2018،523)، (مشعل وآخرون،2020،65)،**(Ahamed,2022,166)**، **(Mairafi et al,2022,7)**، **(Naoaja et al,2023,251)**

6_مخاطر سيولة التمويل **(L6):** نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات= إجمالي الودائع / إجمالي الموجودات.
(Widarjono et al, 2022,4)

- **المتغير التابع:** الهشاشة المصرفية، يُعبَّر عنه بالمتغيرات الآتية:

1_مؤشر **Altman Z" _Score** الخاص بالمصارف **(F1): (Manousaridis, 2017, 14), (Elia et el, 2021, 51)**

يُعبَّر عنه بالصيغة الآتية: $Z" = 3.25 + 6.5X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4$

X1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات **X2:** الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات

X3: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات **X4:** القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات

2_نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية **(F2):** نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة / إجمالي التسهيلات الائتمانية. **(Creel. J et al, 2019a, 4)**

3_نسبة رأسمال المصرف إلى إجمالي الموجودات **(F3):** رأسمال المصرف إلى إجمالي الموجودات. **(Creel.J et al, 2019a,4)**

4_مؤشر **Mulligan (F4):** (صافي الدخل +مصاريف الفوائد) / مصاريف الفوائد. **(Mulligan, 2013)**

5_مؤشر **Altman Z _Score (F5):** مقياس مركب يأخذ في الاعتبار الاستقرار العام للمؤسسات المالية دون أي اعتبار لمصدر المخاطر. يعبر عنه بالصيغة الآتية **(Ashraf et al, 2016, 42); (Al-Ramli et al, 2023, 138):**

$$Z = \frac{ROA+E/A}{\sigma ROA}$$

ROA: العائد/ إجمالي الموجودات. **E/A:** إجمالي حقوق الملكية بالقيمة الدفترية/ إجمالي الموجودات. **σ ROA:** الانحراف المعياري لـ **ROA**.

6_مؤشر Minsky (F6): تُصَنَّف المصارف وفق المؤشر إلى ثلاث فئات بما يتوافق مع شكل المساواة في مصادر الأموال (مجموع الأرباح والقروض) واستخدامات الأموال (الاستثمارات ومدفوعات خدمة الدين وتوزيعات أرباح الأسهم) ليكون مؤشر الهشاشة كالآتي **(Schroeder, 2009, 293)** و**(Nishi, 2016, 9)**:

Profit +Borrowing = Investment + Debt Service + Dividence Payment

9.1_منهجية البحث Research Methodology:

تحقيقاً لأهداف البحث نستخدم المنهج الوصفي التحليلي وفق الآتي:

1_المنهج الوصفي: دراسة واستعراض الأدبيات السابقة وذات الصلة بموضوع مخاطر السيولة المصرفية والهشاشة المصرفية، وتسليط الضوء على أهم مؤشرات قياسها.

2_المنهج التحليلي: الدراسة التطبيقية، واختبار فرضيات البحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**.

10.1_الدراسات السابقة Literature Reviews:

أولاً: الدراسات التي تتعلق بموضوع مخاطر السيولة المصرفية:

يهدف **(Ghenimi et al, 2017)** في ورقة بعنوان:" **كفاءة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في الاستقرار المصرفي**"، **"The Effect of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability"**، إلى دراسة تأثير مخاطر السيولة (مقاسةً بعكس نسبة السيولة: الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) ومخاطر الائتمان على الاستقرار المصرفي، وباستخدام مجموعة بيانات تضم 49 مصرفاً عاملاً في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2006–2013. خلصت الورقة إلى عدم وجود علاقة متبادلة أو متأخرة زمنياً ذات معنى اقتصادي بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة من خلال استخدام نهج المعادلة المتزامنة ونموذج **PVAR**، كما خلصت إلى وجود تأثير كبير ومهم للغاية لمخاطر السيولة على الاستقرار المصرفي، بالإضافة إلى وجود تأثير كبير لمخاطر السيولة بشكل مشترك مع مخاطر الائتمان على عدم الاستقرار المصرفي من خلال استخدام طريقة اللحظة المعممة **GMM**. يتمثل المتغير التابع (استقرار المصارف) في هذه الورقة بـ **z-score** الذي يقيس المسافة التي يبعدها المصرف عن الإفلاس، ويعبر عنه بالنسبة الآتية $z=\frac{u+k}{\sigma}$ ، **u:** متوسط أداء أصول المصرف، **k:** حقوق الملكية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات. σ: الانحراف المعياري لعائد الموجودات باعتباره يمثل تقلب العائدات. أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بالعوامل الداخلية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة، فجوة السيولة، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، نمو القروض، متغير الأزمة، نسبة القروض إلى إجمالي القروض، الكفاءة، تنويع مصادر الدخل؛ بالإضافة إلى العوامل الخارجية، وهي: معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي. لذلك تبحث دراسة**(Chen et al, 2018)** بعنوان: "**الأداء ومخاطر السيولة المصرفية**"، **"*Bank Liquidity risk and Performance*"**، في أسباب مخاطر السيولة ومحدداتها (محددات خاصة بالمصرف، محددات إشرافية، محددات الاقتصاد الكلي) وعلاقتها مع الأداء لعينة مؤلفة من مجموعة من المصارف التجارية في 12 اقتصاداً متقدماً. ولأن مشكلة الدراسة تكمن في أن مخاطر السيولة أصبحت واحدة من الأنواع الرئيسة للمخاطر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية في العقود الأخيرة، فقد تم تقدير النموذج من خلال انحدار التأثيرات الثابتة في نموذج مخاطر السيولة والأداء المصرفي. تم قياس متغير مخاطر السيولة بتصنيف الموجودات السائلة إلى الموجودات السائلة الأقل خطورة والموجودات السائلة الأكثر خطورة ثم نسب كلٍّ منهما إلى إجمالي الموجودات. توصلت الدراسة إلى أن مخاطر السيولة هي عامل داخلي مُحدِّد لأداء المصارف، وتزداد فجوة السيولة في المصارف ذات الحجم الكبير لأنها عادةً ما تحتفظ بقروض أكبر، ومع ذلك فإنها ستواجه مخاطر سيولة أقل بسبب حجة "أكبر من أن يُسمح لها بالإفلاس". كما توصلت إلى أن الإشراف الحكومي المباشر وتنظيم أنشطة المصارف يمكن أن يقلل من مخاطر السيولة المصرفية.

ثانياً: الدراسات التي تتعلق بموضوع الهشاشة المصرفية

تهدف دراسة **(Loloh F.W, 2015)** بعنوان: "**قياس هشاشة القطاع المصرفي لنظام الإنذار المبكر في غانا**"، *"Measuring Banking Sector Fragility for an Early Warning System in Ghana"*، إلى دراسة مؤشرات هشاشة القطاع المصرفي في غانا خلال الفترة 1999–2014 باعتبارها نظام إنذار مبكر من خلال تتبع اتجاهات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي. كما تبني الدراسة مؤشرَ هشاشة القطاع المصرفي الشهري المرجح بالتساوي بالاعتماد على منهجية **Kibritcioglu**، باستخدام القيم الحقيقية لائتمان القطاع الخاص المحلي والالتزامات الأجنبية وإجمالي الودائع المصرفية كمؤشرات رئيسة لأزمات القطاع المصرفي. وفق المؤشرات السابقة تم تحديد حدود مستويات المخاطرة (عادية، متوسطة، الإفراط في المخاطرة) ونوبات هشاشة القطاع المصرفي (مرحلة اللاهشاشة: تتزامن مع المخاطرة العادية وعندما يقترب المؤشر من متوسطه، الهشاشة المتوسطة: تترافق مع بدء تزايد احتمال حدوث أزمة في القطاع المصرفي لذا يجب تحديد المصادر المحتملة للقلق، عالية: يواجه القطاع المصرفي تحديات الائتمان والسيولة والعملات الأجنبية ولابد من استنباط السياسات المصرفية للابتعاد عن المخاطر وعودة القطاع إلى مرحلة الانتعاش). ومنه تنطلق دراسة **(Deidda et al, 2018)** بعنوان:"**الهشاشة المصرفية وإدارة السيولة المصرفية**"، *"Banks' Liquidity Management and Financial Fragility"*، من أن جوهر العمل المصرفي في تحويل السيولة والاستحقاق سيخلق هشاشة مالية من خلال عدم التطابق في الميزانيات العمومية. لذلك تهدف إلى دراسة التفاعل بين إدارة السيولة لدى المصارف والهشاشة المالية وذلك بحل عدد من التوازنات باستخدام تقنيات تدعى بتقنيات اللعبة العالمية. تقوم تلك التقنيات على إيجاد التوازن المصرفي على أساس سلوك المودعين من حيث احتمالات السحب، والترتيب الأمثل الذي تتبعه المصارف لتلبية احتياجاتها من السيولة وذلك في حالات عدم اليقين الخاص (الطلبات المفاجئة للنقد أو عمليات السحب من المودعين)، وعدم اليقين الإجمالي (صدمات إنتاجية غير متوقعة تؤثر في ربحية أو كفاءة الأنشطة الاقتصادية، فتؤثر على الاقتصاد العام أو صناعات محددة ويكون لها آثار كبيرة على المصارف)، وعدم اليقين الذاتي (ناتج عن سيكولوجية السوق وسلوك المستثمر)، ومن منظور مسبق (توقع عدم اليقين) ومنظور لاحق (عندما يتحقق عدم اليقين). وتنتج الدراسة إلى أن المصارف تحتفظ بالسيولة والموجودات غير السائلة المنتجة، وعندما تلبي احتياجاتها من السيولة فإنها ستستنزف السيولة أولاً ثم تقوم بتصفية الأصول الإنتاجية، وذلك في الحالة التي تكون فيها تصفية الأصول الإنتاجية مكلفة بالقدر الكافي ويتجنب المودعون المخاطرةَ بدرجة كافية. وتصبح هذه المصارف غير سائلة في البداية ولكنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ثم تصبح معسرة بشكل لاحق. أما على المنظور السابق، فإذا كان احتمال حدوث صدمة خاصة كبيراً بما فيه الكفاية، فإن المصارف تخزن السيولة، ويصبح نموذج العمل المصرفي الضيق (احتفاظ المصارف بموجودات سائلة فقط) غير قابل للاستمرار. تم بناء نموذج الدراسة وفق سلسلة نموذجية من الأحداث التي لاحظها الباحثون في العالم الحقيقي، على سبيل المثال: أزمة الأرجنتين عام 2001، أزمة اليونان عام 2015، الأزمة المالية العالمية للفترة 2007–2009. لذلك توصلت دراسة **(مكي البناء، وعزير، 2021)** بعنوان: "**توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام نموذج Altman**"، إلى أن أسباب تَعرُّض المصارف إلى الهشاشة: عوامل داخلية تتعلق بالمصرف، وعوامل خارجية كالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية. كما توصلت إلى وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين التمويل بالملكية والهشاشة المالية. وذلك في دراسة تهدف إلى تبيان مساهمة هيكل التمويل (يمثله نسبة التمويل بالملكية ونسبة التمويل بالديون) لعينة مؤلفة من مصرفين عراقيين في الحد من الهشاشة المالية (يمثلها نموذج **Z-Score** بالاعتماد على نموذج **Altman**، يُرمَز له بـ **Z**، ويُقاس كما الآتي: **$Z=1.2\ X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+1X5$**).

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

بالبحث في الدراسات السابقة يتبين أنها تتناول إما جانب مخاطر السيولة المصرفية أو جانب الهشاشة المصرفية، سواء بتقديم مؤشرات خاصة لقياس كل متغير، أو بتقديم نماذج يتم بواسطتها التعرف إلى المحددات الرئيسة والثانوية الخاصة بكل متغير.

لذلك وعلى حد علم الباحثة فإن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة ما يأتي:

1–يعد إضافةً جديدةً ومكملةً في مجال دراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية.
2–يختبر البحث عدد أكبر وأكثر دقة وتنوع من حيث متغيرات الدراسة المصرفية المستقلة والتابعة.
3–يُطبَّق البحث على عينة تضم جميع المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال مدة زمنية تمتد من 2010 إلى 2022.

2.الإطار النظري:

أولاً: مخاطر السيولة المصرفية:

1.تعريف مخاطر السيولة المصرفية:

يعد **(Ghenimi et al, 2017)** مخاطر السيولة إحدى أهم المخاطر التي تواجه المصارف لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمل المصارف ومصدراً للهشاشة المصرفية التي تسبب فشل المصارف **(238)**.

يميز **(Derhmann, 2010)** بين مفهومي السيولة ومخاطر السيولة، فالسيولة تتعلق بتسوية المصرف للالتزامات بشكل فوري، وهي في الأساس مفهوم ثنائي أي يستطيع المصرف تسوية الالتزامات أو لا يستطيع، وترتبط السيولة بنقطة زمنية معينة. أما مخاطر السيولة فتأخذ عدداً لا نهائياً من القيم لأنها تتعلق بتوزيع النتائج المستقبلية، وتتطلع دائماً إلى الأمام، ويتم قياسها على أفق محدد، فالمصرف يواجه مخاطر السيولة عندما لا يكون قادراً على تسوية التزاماته، وسيصبح من الناحية القانونية في حالة تخلف عن السداد**(2)**. ويشير **(Manousaridis, 2017)** إلى أن مخاطر السيولة هي احتمال أن يصبح المصرف خلال فترة زمنية منظورة ومعينة غير قادر على تسوية التزاماته **(5)**. يقدم **(Basel Committee on Banking Supervision BCBS, 2010)** مخاطر السيولة على أنها المخاطر التي تتجاوز فيها طلبات السداد قدرة المصرف على جمع التزامات جديدة أو تسييل الموجودات **(2)**. أما **(Hacibedel el at, 2023)** يقدم تعريفاً لمخاطر السيولة وفق ما ورد في تحديثات مقررات بازل، وهو أن مخاطر السيولة من المخاطر المالية التي تتمثل في عدم إمكانية تداول أصل مالي أو ورقة مالية أو سلعة معينة بسرعة كافية في السوق لفترة زمنية معية دون التأثير على سعر السوق **(28)**.

يوضّح **(Ghenimi et al, 2017)** انعكاس مخاطر السّيولة على المصرف من خلال صياغة تعريفٍ لمخاطر السّيولة، فمخاطر السّيولة هي تكلفة تؤدّي إلى خفض الأرباح، ويَزيدُ التخلّفُ عن سداد القروض مخاطرَ السّيولة بسبب انخفاض التّدفق النّقدي الداخل وانخفاض قيمة العملة الّتي تُؤَدَّى بها القروضُ، لذلك يمكن اعتبار ما سبق تفسيراً لزيادة متطلبات رأس المال كتدبير تحوّطي لمخاطر السّيولة **(239)**. أمّا **(Agnesa et al, 2023)** تُعرّف التّعرضَ للخسائر نتيجة عدم القدرة على سداد المدفوعات في الوقت المحدد عند استحقاقها أو عدم القدرة على القيام بذلك بتكلفة معقولة على أنها مخاطر السّيولة، ويتم التعبير عنها كنسبة لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع **(184)**. يذكر **(Abdul-Rahman et al, 2018)** أن مخاطر السّيولة هي نتاجُ عدم قدرة المصارف على موازنة موجوداتها ومطلوباتها وبشكلٍ خاص بسبب عدم التطابق بين الودائع التي يُحصّلها المصرف والتمويل الذي يقدمه للمقترضين، وعندما تكون المصارف ذات سيولة هيكلية هشّة فإنها معرضة للفشل خاصة أثناء الأزمات **(27)**، لذلك تتبنى الدراسات السابقة الفجواتِ كمقياسٍ رئيس لمخاطر السّيولة.

يشير **(Chen et al, 2018)** إلى أنه وبشكلٍ عام تنخفض مخاطر السيولة عندما تخزن المصارفُ السيولةَ في أوقات الانكماش الاقتصادي عندما لا تكون فرص الإقراض جيدة، ولكنها تستنزف احتياطيات السيولة لديها أثناء التوسعات الاقتصادية عندما تتزايد فرص الإقراض مما يزيد من مخاطر السيولة **(15)**.

2.أنواع مخاطر السيولة:

تتفق معظم الدراسات أنّ لمخاطر السيولة قسمين أساسيين يندرجان تحت مسمى أبعاد مخاطر السيولة، وهما:

- مخاطر تمويل السيولة: يعرفها (قندوز، 2020) على أنها: "مخاطر عدم قدرة المصرف على تلبية تدفقاته النقدية الحالية والمستقبلية واحتياجات الضمانات بكفاءة، وبدون التأثير على العمليات اليومية للمصرف أو وضعه المالي" (108). أي عدم القدرة على خدمة التزاماته عند استحقاقها. تنشأ هذه المخاطر عندما يواجه المصرف صعوبة في الوصول إلى مصار التمويل المختلفة، أو عند تدهور ظروف السوق، ما يؤدي إلى نقص التمويل المتاح، أي الحصول على تمويل أقل من التمويل المتوقع.
- مخاطر سيولة السوق: عدم قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد بسرعة، وبسعر عادل، إما بالبيع أو بالرهن كضمان للحصول على التمويل. فالمصرف سيواجه صعوبة في البيع أو سيقبل البيع بسعر أقل ما يؤدي إلى خسائر محتملة. تنشأ هذه المخاطر بسبب محدودية المشترين أو نقص السيولة في السوق.

أمّا **(Calomiris et al, 2015)** فيرى بأنّ مخاطر السّيولة تنقسم حسب المنشأ إلى نوعين:

- مخاطر خارجيّة المنشأ: لا يتعلق دافع المودعين من سحب أموالهم من المصرف بخصوص تقديرهم لظروف المصرف أو الصحة المالية للمصرف. لذلك فإن الاحتفاظ بالنقد الكافي لتغطية احتياجات المودعين الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها يجعل من الممكن تجنب فشل البنوك المزعزع للاستقرار أو ارتفاع تكاليف تسييل محافظ القروض التي قد تحدث في غياب النقد.
- مخاطر داخليّة المنشأ: تكون عمليات السحب انعكاساً لتدهور أوضاع المصرف، ويكون التأمين على الودائع أحد الحلول المطروحة للتخفيف من حدة هذا النوع من المخاطر **(42)**.

يقترح **(Chen et al, 2018)** حماية المصارف من مخاطر السيولة من خلال قائمة المركز المالي عبر طرفي الموجودات والمطلوبات: طرف الموجودات: 1.الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الموجودات السائلة 2.استخدام النقد على الفور لتلبية احتياجات السيولة 3.استخدام أوراق مالية حكومية بسهولة كضمان. طرف المطلوبات: ضمان مصادر تمويل متنوعة كافية للحد من مخاطر السيولة **(12)**.

3.طرق قياس مخاطر السيولة:

تنقسم طرق قياس مخاطر السيولة وفق **(Chen et al, 2018)** إلى الطرق التقليدية والطرق البديلة، كما الآتي:

- الطرق التقليدية: تقيسُ مخاطرَ السيولة وفق اتجاهين مختلفين؛ الأول يأخذ بالمقاييس التي تنسب الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات أو الودائع أو تمويلات العملاء والتمويل قصير الأجل، وتدل القيمة الأعلى للنسبة إلى أن المصرف أقل تعرضاً للمخاطر وبالتالي أقل تعرضاً للفشل. الثاني: يأخذ بالمقاييس التي تنسب القروض أو صافي قروض العملاء أو التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الموجودات، ويدل ارتفاع النسب إلى أن المصارف ستعاني من مخاطر السيولة بشكل أكبر. **(5)**
- الطرق البديلة: تنقسم إلى الطرق الكمية والطرق النوعية؛ من أمثلة الطرق الكمية: سلم الاستحقاق وتحليل السيناريوهات، توظيف مصادر واستخدامات السيولة، مقارنة نسب المجموعات النظيرة، مؤشر السيولة، فجوة السيولة، تخطيط السيولة، تحليل سيولة الميزانية العمومية ووضع رأس المال النقدي ونهج عدم تطابق الاستحقاق. أما الطرق النوعية: فهي مجموعة تدابير نوعية تتعلق بإدارة مخاطر السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. **(7)** ومن التدابير المطروحة وفق (تعليمات الرقابة المصرفية، 2004): إدارة عملية اللجوء إلى السوق للحصول على مصادر التمويل أو تسييل وبيع الموجودات، الخطط البديلة لمواجهة أزمات السيولة، مراجعة الافتراضات التي قام بها المصرف عند احتساب مخاطر السيولة من جانب الموجودات والمطلوبات والنشاطات خارج الميزانية.
- النسب الحديثة وفق بازل 3: أضافت لجنة بازل للرقابة المصرفية **(BCBS, 2021)** مقياسين جديدين لمخاطر السيولة بهدف ضبط المصارف لها، وهما؛ نسبة تغطية السيولة **LCR**: تعزز مرونة المصارف على المدى القصير في مواجهة صدمات السيولة، فيحتفظ المصرف بما يكفي من الموجودات السائلة عالية الجودة لتحمل سيناريو التمويل المجهد لمدة 30 يوماً **(86)**. نسبة صافي التمويل المستقر **NSFR**: نسبة هيكلية تقيس مخاطر السيولة الطويلة الأجل، تهدف إلى دعم المتانة الهيكلية للمصرف وتمويل أنشطته بمصادر تمويل مستقرة بما فيه الكفاية للتخفيف من مخاطر التمويل **(87)**.

4.أهم مقاييس مخاطر السيولة المطبقة في الدراسات المصرفية:

- **فجوات السيولة:**

تحدد نسبة قياس فجوة السيولة الهدف من النسبة ومعيار تقييمها كما الآتي:

يعرفها **(Ghenimi *et al*, 2017)** على أنها الفجوة التي تساوي لوغاريتم ناتج طرح المطلوبات من الموجودات، وتسمى نسبة فجوة الاستحقاقات **(243)**. أما **(Chen, 2018, 12); (Jaara, 2017, 20)** فيعرِّفان فجوة السيولة على أنها الفرق بين التسهيلات الائتمانية وودائع الأفراد منسوبة إلى إجمالي الموجودات. حيث يوضح **(Chen, 2018)** معيار هذه النسبة بأن مخاطر السيولة تزداد عندما تستخدم المصارف التي لديها فجوة سيولة أعلى أموالها النقدية، لذلك ستبيع الموجودات وتوظف المزيد من التمويل الخارجي لتمويل الفجوة ومقابلة الطلب على السيولة. (12). ويفسر **(Jaara, 2017)** نسبة فجوة السيولة وفق إحدى الحالتين؛ إما نسبة فجوة السيولة الموجبة: لا يتوافر في المصرف السيولة الكافية للدفع للمودعين لأن حجم القروض أعلى من حجم الودائع، أو نسبة فجوة السيولة السالبة: يتوافر في المصرف فائض من السيولة، لأن حجم الودائع أكبر من حجم القروض **(21)**. ويعرف **(Boualam et al, 2019)** نسبة فجوة السيولة على أنها الفرق بين صافي الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة* منسوبة إلى إجمالي المطلوبات، وتدل على كفاية الموجودات السائلة لخدمة مطلوبات المصرف المتقلبة، كما تبين قدرة المصرف على تغطية عمليات السحب المفاجئة وتمويل العمليات اليومية دون أي ضائقة وبما يتماشى مع نسبة تغطية السيولة، كما تشمل القدرة على تجديد الديون **(8)**. وهنا نجد حالتين؛ إما نسبة فجوة السيولة الموجبة: أي فائض السيولة من الموجودات السائلة نسبة إلى إجمالي المطلوبات، أو نسبة فجوة السيولة السالبة: أي الانخفاض أو النقص في الموجودات السائلة نسبة إلى إجمالي المطلوبات.

- **مقاييس التدفقات النقدية:**

تعد مقاييس مخاطر السيولة التي تعتمد على تحليل التدفقات النقدية من المؤشرات التي تدل على مدى سيولة المصارف مقارنةً بالنسب التقليدية، فهي تبين مقدار النقد الملائم لتغطية الالتزامات النقدية المستقبلية (رؤوف، 2013، 306). ومن أهم النسب المطبقة في هذا المجال نسبة التغطية النقدية (علي، 2019، 110) (النويران، 2019، 103) وهي حاصل قسمة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية. إذا كان ناتج النسبة موجباً فيدل على وجود فائضٍ نقديٍّ تستطيع إدارة المصرف استخدامه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما النسبة السالبة فتدل على وجود عجز نقدي يوجب على المصرف البحث عن مصدر العجز ومعالجته.

- نسب مخاطر سيولة التمويل: تستخدم الدراسات التي تبحث في موضوع مخاطر السيولة المصرفية النسب التالية تحت مسمى نسب مخاطر سيولة التمويل كما الآتي:

_نسبة القروض أو السّلف أو القروض والسّلف إلى الودائع: الغاية منها قياس القدرة الإقراضيّة القصوى للمصرف مقارنةً بالودائع المُجمّعة **(Ahamed, 2021, 166); (Naoaja, 2023, 251)**. يشير ارتفاع النسبة إلى مخاطر سيولة عالية لدى المصرف (مشعل وآخرون، 111، 65). ويرد **(Ahamed, 2021)** ارتفاع مخاطر السيولة وجفاف السيولة وحدوث الإعسار وفق هذه النسبة إلى الفشل في إدارة وقت الموجودات والمطلوبات، ويكون ذلك عندما يتجاوز معدلُ نمو القروض معدلَ نمو الودائع، حيث أن موجودات القطاع المصرفي تتكون إلى حد كبير من القروض **(168)**، وارتفاع النسبة يزيد من نسبة القروض التي يصعب تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة. ووفق **(Mairafi et al , 2022)** فإن هذا الارتفاع يدل على استقرار ومحدودية مصادر التمويل لدى المصرف **(7)**، وأن المصرف بحاجة إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة (فروحات وآخرون، 523،2018). وبالمقابل فإن تدني هذه النسبة يزيد أيضاً من مخاطر السيولة، لأن التدني يشير إلى تحقيق المصرف لخسائر تشغيلية عندما تزيد مصروفات الفائدة على إيراداتها (مشعل وآخرون،111، 65).

*يشير مفهوم المطلوبات المتقلبة إلى المطلوبات التي تتميز بمعدلات تدفق واردة وخارجة عالية التقلب نسبياً.

_نسبة الودائع / إجمالي الموجودات: يبين **(Widarjono et al, 2022)** أن الارتفاع المتزايد في الودائع يشير إلى حماية المصارف من مخاطر الفشل، وهذا الارتفاع يشجع المصارف على الدخول في المزيد من الاستثمارات الخطرة، ونتيجة ذلك فإن ارتفاع الودائع بتزايد سيولّد درجة **Z** أقل كمقياس لاستقرار المصارف أو للهشاشة المصرفية بسبب سلوك المخاطرة الأكبر(5). ما يؤدي إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر سيولة التمويل ودرجة مؤشر **Altman Z-Score (11)**. فارتفاع هذه النسبة يزيد من احتمالية ارتفاع مخاطر السيولة.

–عكس نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: يناقش **(Ghenimi et al, 2017)** أنه عندما لا يكون لدى المصرف موجودات سائلة كافية يمكن تحويلها إل نقد على الفور وبتكلفة منخفضة فسيؤثر ذلك على الاستقرار المصرفي العام **(245, 243)**.

5.مصادر مخاطر السيولة:

-الموجودات السائلة: تتباين سيولة الموجودات في المصرف وتتغير حتى في الظروف الطبيعية العادية. وفي ظل الظروف الطارئة يتجاوز المصرف مفهوم السيولة المؤلفة من المبالغ التي يحتفظ بها والمبالغ التي يقتطعها من الودائع على ما يمكن التصرف به، وهي على نوعين كما ذكر (كنعان وآخرون، 2017): السيولة الفورية: وهي المبالغ التي تكون تحت تصرف المصرف مباشرة إما دون قيود أو بإجراء الاتصالات مع المصارف الأخرى والزبائن، وتكون على شكل نقدية موجودة في فروع المصرف وكذلك النقدية بالعملات الأجنبية، أرصدة لدى المصرف المركزي، أرصدة لدى المصارف، ايداعات لدى المصارف، أوراق تحت التحصيل كالشيكات والسندات. السيولة شبه النقدية: قد تكون بحاجة إلى بعض الوقت لكي تصبح نقوداً سائلة أو قد يخسر المصرف من قيمتها مقابل تسييلها، كالسندات الحكومية وأذونات الخزينة، والأسهم والسندات للشركات المساهمة. **(261)**

-مصادر التمويل الثابت الأساسي: يُتوقع أن تبقى هذه المصادر مع المصرف خلال فترة ضغط مدتها عام واحد كحسابات الادخار وحسابات التوفير.

-مصادر التمويل المتقلب غير الأساسي: يكون مالكوها أكثر حساسيةً للتغيرات في الحالة المالية للمصرف، ومن المرجح أن يسحبوا أموالهم خلال فترة الضغط فجأةً، كالتمويل الذي يقدمه المقرضون التجاريون والماليون (قندوز، 2020، 111).

–التدفقات النقدية الخارجة المحتملة التي قد تنشأ عن الالتزامات خارج قائمة المركز المالي والمشتقات المالية والالتزامات الطارئة، حيث تضغط على الموارد النقدية المتاحة للمصرف إذا سحبت عدة أطراف مقابلة التزاماتها في وقت واحد.

-مخاطر السيولة الهيكلية: تتوضح هذه المخاطر عند عدم المواءمة بين موجودات المصرف ومطلوباته فيما يتعلق بآجال الاستحقاق وأنماط التدفق النقدي. فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات طويلة الأجل ممولة من مطلوبات قصيرة الأجل، فسيواجه صعوبات في إعادة تمويل المطلوبات إذا قام المودعون بسحب أموالهم بشكل غير متوقع.

ويرى **(Van Greuning. H et al, 2008)** أنه يمكن للمصرف تخفيف مخاطر السيولة وزيادة السيولة من خلال إدارة الموجودات أو إدارة المطلوبات أو مزيج من الاثنين معاً. ومن الناحية العملية فإن المصرف يمكن أن يلبي احتياجاته من السيولة بالتخلص من الموجودات عالية السيولة أو شبه السائلة أو ببيع الموجودات الأقل سيولة. أما من ناحية المطلوبات، يمكن تحقيق ذلك بزيادة القروض قصيرة الأجل أو التزامات الودائع قصيرة الأجل أو بزيادة آجال استحقاق الالتزامات أو بزيادة رأس المال **(153)**.

6.محددات مخاطر السيولة المصرفية:

يذكر **(Office of the Comptroller of the Currency OCC, 2023)** في تقرير المراقبين الماليين أن مخاطر السيولة المصرفية تتأثر بنوعين من المحددات، وهي:

أ. مجموعة المحددات الخاصة بالمصرف: كتدهور جودة الموجودات، الأحداث التي تؤثر على السمعة العامة كالفضائح المحاسبية أو تصور السوق كالأحداث السلبية، تدهور أداء الأرباح، تخفيض التصنيف الائتماني، واحتيال في الأنظمة الداخلية والضوابط.

ب. مجموعة المحددات الخارجية: تدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية، تغييرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية الوطنية أو العالمية أو اضطرابات الأسواق المالية، الفضائح المالية وفشل الشركات الكبرى ما يؤثر على ثقة الجمهور، تقلبات أسعار أنواع معينة من الموجودات استجابةً لأحداث السوق، الاضطرابات التشغيلية في أنظمة الدفع والتسوية أو الكوارث الطبيعية المحلية **(7)**.

يجد **(Ghenimi et al, 2017, 239)** أن سوء إدارة مخاطر السيولة من قبل البنوك والجهات التنظيمية من المحددات المهمة لمخاطر السيولة. ويذكر **(Diamond et al, 2001)** محدد المهارات المحددة التي يتمتع بها الأفراد المسؤولون عن الإقراض في المصرف، وهذ المهارات يكتسبها الفرد من خلال التفاعل مع فئة معينة من المقترضين أو نوع معين من العقود، وإذا لم تكن هذه المهارات متاحة على نطاق واسع وخاصة بعد تعرض المصرف إلى صدمة السيولة، فإن موجودات المصرف ستصبح غير سائلة **(322)**.

ثانياً: الهشاشة المصرفية:

1.تعريف الهشاشة:

يذكر **(Nishi, 2016)** أن الهشاشة هي شرط مسبق لعدم الاستقرار المالي **(28)**، وهي عملية تدريجية (تحوط، مضاربة، بونزي) ونادراً ما يؤدي تمويل التحوط إلى التحول إلى تمويل بونزي فجأة أو العكس **(27)**.

يعد **(Ahnert. T et al, 2017)** مخاطر السيولة والهشاشة المصرفية وجهان لعملة واحدة، فالهشاشة تشير إلى مدى تعرض النظام المصرفي للصدمات أو هروب الأموال، حيث يسارع المودعون إلى سحب أموالهم، وتقل الهشاشة عندما يكون المصرف أكثر قدرة على تلبية السحوبات من خلال وجود المزيد من الموجودات غير المرهونة **(22)**.

يجد **(Ahnert. T et al, 2022)** بأن الهشاشة المصرفية عامل رئيس في الاستقرار المالي، وهي سمة فطرية ومتميزة للمصارف، تنبع من اعتماد المصارف على التمويل الخاضع لمخاطر التمديد، أي اعتماد المصرف على الاقتراض لتجديد التزامات الديون عند استحقاقها، وخاصة القروض بين المصارف وقروض الجملة قصيرة الأجل **(4)**.

يعرف **(loloh, 2015)** هشاشة القطاع المصرفي على أنه مدى تعرض القطاع للأزمات المالية **(15)** ويكون القطاع المصرفي هشاً للغاية عندما يواجه تحديات الائتمان والسيولة والعملات الأجنبية، وتساهم السياسة المصرفية والابتعاد عن المخاطر من قبل المصارف في عودة القطاع المصرفي إلى مرحلة الانتعاش **(9)**.

يقابل **(Orestis Manousaridis, 2017)** الهشاشة المصرفية بالضائقة المالية وعدم الاستقرار المالي، ويعدها بمثابة خطوة مسبقة قبل الإفلاس. لذلك فإن التنبؤ المسبق بالوضع المالي للمصرف قد يحفز على اتخاذ التدابير الصحيحة وتجنب الإفلاس، مع أن المصرف قد يكون في وضع غير جيد مالياً ولكن ليس بالضرورة أن يكون مفلساً، بل قد يكون قد اندمج مع مصرف آخر أو تم الاستحواذ عليه **(8)**.

يعزو **(Degryse et al, 2013)** هشاشة القطاع المصرفي إلى صدمات على مستوى الموجودات والالتزامات تؤثر في البداية على مصرف أو بلد معين ثم تؤثر على الاقتصاد المحلي الحقيقي، لتمتد إلى النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في البلدان الأخرى من خلال التعرضات المشتركة والروابط عبر الحدود، ولكن يضعف هذا التأثير عندما يتمتع القطاع المصرفي بسيولة أكبر ورسملة أفضل **(5)**.

أما **(Al-Ramli et al, 2023)** فيعرف الهشاشة المصرفية على أنها: "ضعف قدرة العوامل الداخلية في مواجهة أزمة مالية أو صدمة مالية خارجية تحدث نتيجة أحداث متعددة وتحدث على مراحل" **(135)**.

يعتبر **(kadri mannasoo)** السيولة الوقائية الكافية مُمثلةً بنسبة الموجودات السائلة هي حماية جيدة للتغلب على مشاكل التمويل المؤقتة، لذلك يجد أن السيولة هي أحد المؤشرات المهمة في التقاط مواطن الهشاشة الأساسية للقطاع المصرفي.

2. محددات الهشاشة المصرفية:

- خصائص النظام المصرفي: يذكرها **(Degryse et al, 2013)** كالآتي: أ.السيولة وفق المفهوم الضيق الذي يمثل النقد والموجودات المعادلة للنقد نسبة إلى إجمالي الموجودات. فعندما تمتلك المصارف بشكل مشترك المزيد من الموجودات السائلة، ستؤثر على الهشاشة المصرفية بالانخفاض (11). ب.الرسملة: المتمثلة في إجمالي حقوق الملكية نسبة إلى إجمالي الأصول. كلما كانت

الرسملة أفضل كلما انخفضت الهشاشة المصرفية. ج.المنافسة: المتمثلة في نسبة التركز والتي تعبر عنها نسبة إجمالي الموجودات لأكبر خمسة مصارف إلى إجمالي موجودات جميع المصارف. إن زيادة المنافسة في الصناعة المصرفية يقلل بشكل كبير من احتمال حدوث العوائد السلبية الشديدة مما يقلل الهشاشة المصرفية. د.اعتماد المصارف على مصادر غير الودائع تمثلها نسبة صافي القروض إلى ودائع عملاء المصرف والتمويل قصير الأجل: كلما ازداد اعتماد المصارف على مصادر غير الودائع، فإن ذلك يقلل من الهشاشة المصرفية. هـ.زيادة درجة تواجد المصارف الأجنبية يؤدي إلى تقليل الهشاشة المصرفية (12).

- العوامل الكلية: **(Degryse et al, 2013)** كتقلبات سوق الأوراق المالية **(9)** والتغير اليومي في سعر الصرف، وسعر الفائدة **(10)**. أسعار الفائدة طويلة الأجل والضرائب ومؤشر التنظيم المالي والقيمة السوقية **(Creel. J et al, 2019a, 2):**

أ.تزداد احتمالية الهشاشة عندما يتعرض المصرف لخطر التمديد، أي الاقتراض لتجديد التزامات ديونه عند استحقاقها. فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل يزيد من تكلفة الاقتراض بالنسبة للمصارف، والتي تؤثر على الربحية والقدرة على الإقراض والوفاء بالالتزامات المالية، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع احتمالية الهشاشة المصرفية **(2)**.

ب. الضرائب: يسبب ارتفاع الضرائب ضغوطاً مالية بالنسبة للمصارف مما يجعلها أكثر عرضةً للهشاشة المصرفية **(2)**.

ج. مؤشر التنظيم المالي: كلما كانت الأنظمة المالية قوية وفعالة كلما تعزز استقرار القطاع المصرفي وقلت فرص الهشاشة المصرفية **(2)**.

د.القيمة السوقية: يدل ارتفاع القيمة السوقية على زيادة ثقة السوق ومرونته، مما يقلل من احتمالات الهشاشة المصرفية **(3,4)**.

- يذكر **(Ahnert. T et al, 2017)** بأنه إذا حقق المصرف عوائد أعلى على الاستثمار فإن ذلك سيقلل من هشاشة المصرف وسيكون مستعداً لاستخدام المزيد من موجوداته كضمانات **(22)**.
- يذكر **(De Vries, 2004)** أن هشاشة النظام المصرفي أو استقراره تعتمد بشكل حاسم على حقيقة أن المصارف المختلفة تتعرض لمحركات مخاطر مشتركة على الرغم من اختلاف الأوزان. وهذا التشابه في التعرضات ينشأ من استراتيجيات تنويع المخاطر التي تتبعها المصارف الفردية، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيارات نظامية. فإذا كانت التعرضات ذات توزيعات هامشية ثقيلة فإن احتمال الهشاشة المصرفية سيكون قوياً، وإلا فإنه سيكون ضعيفاً إذا كانت التوزيعات طبيعية هامشية مع بقاء الترابط بين المحافظ وعوائد أسهم المصارف **(22)**.
- يجد **(Creel. J et al, 2019b)** بأن للائتمان تأثير إيجابي على الهشاشة المصرفية، حيث يزداد تعرض النظام المصرفي للمخاطر المرتبطة بالقروض الهامشية بسبب أنه كلما حصل المصرف على قروض أكثر خطورة، فإن هشاشة المصارف وقابلية تعرضها للصدمات الاقتصادية قد تزداد **(461,462)**.
- يجد **(Bruno et al, 2017)** أن قواعد بازل 2 وبازل 3 لا تستطيع منع زيادة الهشاشة المصرفية المرتبطة بسلوك المصرف نحو الاستدانة. فإن فرض حدود قصوى للرافعة المالية وتعديلها بشكل فعال خلال الدورات الاقتصادية سيقلل من الهشاشة المصرفية**(84)**.
- يبين **(Ahnert. T et al, 2022)** بأن الهشاشة المصرفية تزداد عندما يكون مستوى الفائدة الخالي من المخاطر منخفضاً، ولكنها تتناقص عندما يكون المستوى مرتفعاً **(4)**، كما ينتج إلى أن تغير سعر الفائدة يخلق تأثيرات غامضة على هشاشة المصارف وفق المستوى السائد للأسعار **(29)**.
- يعد **(Nguena, 2020)** عدم استقرار بيئة نظام الوساطة المالية أحد الأسباب الرئيسة لتفسير الهشاشة المصرفية، فمثلاً سيتفاقم سلوك المضاربة لدى المصارف خلال المرحلة الصاعدة من الدورة المالية، ما يعزز المخاطر التي من المرجح أن تؤدي إلى زيادة درجة الهشاشة **(12)**. كما أن الابتكار المالي ليس عاملاً مطلقاً لهشاشة المصارف، لأن الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية له تأثير سلبي ومهم على الهشاشة المصرفية، ولكن يمكن تجاوز هذا التأثير بالنظر إلى الظروف والعتبة التي يصبح بعدها الابتكار المالي مفيداً في مكافحة الهشاشة المصرفية **(27)**. تكون بنية الاقتصاد مهمة جداً في تفسير هشاشة المصارف، فالسياسة العامة يجب أن تأخذ في الاعتبار العواقب المزعزعة للاستقرار على النظام المصرفي **(20)**.

- يذكر **(Degryse et al, 2013)** بأن الأحداث المتطرفة التي يُعَبَّر عنها كمياً بعوائد سوقية منخفضة للغاية على المؤشرات المصرفية، تشير إلى هشاشة القطاع المصرفي، ويرتبط العدد الأكبر من هذه الأحداث وبقوة بتوقيت الأزمات المالية **(8)**.

3.مقاييس الهشاشة المصرفية:

يذكر **(De Vries, 2004)** بأنه لا يوجد مقياس فريد بالهشاشة، وإذ ما وجد مقياس نسبي للهشاشة يقارن بين الأنظمة المصرفية المختلفة فإنه على الجهات الرقابية والإشرافية اتخاذ الإجراءات الأكثر أو الأقل صرامة بالاعتماد على مستوى الهشاشة التي يظهرها النظام المصرفي **(14)**. من أكثر مؤشرات الهشاشة المتداولة في الدراسات المصرفية ما يأتي:

- مؤشر **Altman Z"-SCORE**:

استخدمت الدراسات السابقة نماذج **Altman** كمقياس للهشاشة المصرفية، كدراسة (مكي البناء، وعزير، 2021). ولكن من أهم الدراسات التي طبقت نموذج **Altman** الخاص بالمصارف دراسات: **(Elia et al, 2021, 51)** و**(Manousaridis, 2017, 14)**:

$$\mathbf{Z= 3.25 + 6.56\ X_1\ + 3.26\ X_2\ + 6.72\ X_3\ + 1.05\ X_4}$$

يشير كل متغير من متغيرات **"Z** إلى نسبة معينة وذلك كما الآتي:

$\boldsymbol{X_1}$**:** صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات: تعد هذا المؤشر مهماً كمقياس لقدرة الإدارة المالية لصافي الموجودات السائلة. تدل القيم الموجبة للمؤشر على قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، أما السالبة فتدل على عدم القدرة على الوفاء (مكي وآخرون، 2021، 238).

$\boldsymbol{X_2}$**:** الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات: تعبر عن إجمالي الموجودات التي يمكن تمويلها من خلال الأرباح التي لا يتم توزيعها على المساهمين. وتقيس هذه النسبة الربحية المتراكمة لدى المصرف، كما تتعلق بسياسة المصرف في توزيع الأرباح واحتجازها. يدل ارتفاع النسبة على اعتماد المصرف على موارده الذاتية في تمويل الموجودات، أما انخفاضها فيدل على اعتماد المصرف على الموارد الخارجية في التمويل (مكي وآخرون، 2021، 238).

$\boldsymbol{X_3}$**:** الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات: يعد **(Elia et al, 2021)** مهماً في مجال الهشاشة المصرفية لأن الاستمرارية النهائية للمصرف تعتمد على القدرة على تحقيق الأرباح. تدل القيمة الموجبة للمؤشر على كفاءة الموجودات في تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية للمصرف مع استبعاد أي عوامل ضريبية أو رافعة مالية. أما القيمة المنخفضة فتدل على عدم استخدام الموجودات بكفاءة في توليد الأرباح **(51)**.

$\boldsymbol{X_4}$**:** القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات: يشير ارتفاع النسبة إلى زيادة ثقة دائني المصرف بسبب قدرة حقوق المساهمين على تغطية المطلوبات. أما انخفاض النسبة فيدل على أن السوق يُقدّر أن قيمة أسهم المصرف أقل مقارنة بمطلوباته، ما يشير إلى ضائقة مالية محتملة بسبب عدم القدرة على تسديد الديون ومنه هشاشة أعلى (مكي وآخرون، 2021، 238).

بعد حساب قيمة "**Z** يتم تصنيف المصارف إلى ثلاث مناطق **(Manousaridis, 2017, 15)**.

أ.المنطقة الآمنة: **Z" > 2.60** ب.المنطقة الرمادية: **1.10 < Z" < 2.60** ج.المنطقة الخطرة: **Z" < 1.10**

كلما كانت قيمة **"Z** أكبر من 2.60 زاد استقرار المصرف وقلت احتمالات تعرضه للهشاشة، أما النتائج الأقل فتدل على زيادة عدم الاستقرار وزيادة احتمالات الهشاشة المصرفية.

- النسب المالية:

يذكر **(Creel. J et al, 2019a)** بأن المتغيرين الآتيان للهشاشة المصرفية يجسدان سمتين متكاملتين للقوائم المالية للمصرف**(4)**:

أ.نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: يلقي الضوء على مقياس المخاطر المصرفية على جانب الموجودات، وتمثل النسبة إجمالي جودة الائتمان (المحفظة).

ب.نسبة رأس مال المصرف إلى الموجودات: يلقي الضوء على قدرة المصارف على استيعاب الخسائر المحملة مع التزاماتها.

- مقياس **Mulligan**:

يعرف **(Mulligan, 2013)** وفق دراسته المنشورة في موقع **(http://sciencedirect.com)** الهشاشة على أساس نسبة تغطية الفائدة **(IC)**، وهي (صافي الدخل +مصاريف الفوائد) / مصاريف الفوائد. برَّر **Mulligan** النسبة السابقة بأنها مبنية اعتماداً على فرضية **Minsky** في الهشاشة وعدم الاستقرار المالي، مع التركيز على الاختلافات القطاعية للهشاشة المالية. كما وضع معايير مخصصة لتقييم نتائج نسبة تغطية الفائدة وفق حدود أو عتبات اختيار، كما الآتي: **IC** أكبر من أو تساوي 4.00 لتحديد وحدات تمويل التحوط، وبين 4.00 و0 لتحديد وحدات تمويل المضاربة، وأقل من صفر لوحدات تمويل بونزي. سيتم توضيح هذه الفئات لاحقاً.

- مؤشر **Altman Z-Score**:

تم استخدام المؤشر في عدد من الدراسات كمؤشر للهشاشة المصرفية. يعتبر المؤشر وفق **(Ashraf et al, 2016)** مقياساً مركباً يأخذ بالاعتبار الاستقرار المالي للمؤسسات المالية دون أي اعتبار لمصدر الخطر **(42)**. ويكون معيار المؤشر أن المصرف الذي لديه درجة **Z** أقل سيكون معرضاً باحتمال أكبر للهشاشة **(29)**، أما **(Al-Ramli et al, 2023)** فيمثل المعيار بالمقارنة مع المعدل المتحقق على مستوى القطاع، فالمصرف الذي يحقق درجة **Z** أعلى من معدل **Z** للقطاع سيكون مستوى الهشاشة لهذا المصرف منخفضاً **(138)**. ويتمثل المؤشر بالصيغة الآتية: $\mathbf{Z} = \frac{ROA+E/A}{\sigma ROA}$

ROA: العائد إلى إجمالي الموجودات. **E/A:** إجمالي حقوق الملكية بالقيمة الدفترية إلى إجمالي الموجودات. **σROA:** الانحراف المعياري للعائد إلى إجمالي الموجودات.

- مقياس **Minsky**:

يناقش **(Minsky**، 1986، كما ورد لدى **Nishi**، **2016**، **28)** أن "مزيج التحوط والمضاربة وبونزي في الاقتصاد هو العامل الرئيس المحدد لاستقراره. وأن وجود جزء كبير من الحالات الممولة بطريقة المضاربة أو بونزي أمر ضروري لعدم الاستقرار المالي".

لخّصت **(Schroeder, 2009, 293)** شكل المساواة في مصادر الأموال (مجموع الأرباح والقروض) واستخدامات الأموال (الاستثمارات ومدفوعات خدمة الدين وتوزيعات أرباح الأسهم) في شركة تمثيلية وذلك اعتماداً على ما جاء في كتابات **Minsky** حول الهشاشة المالية، ليكون مؤشراً للهشاشة المالية كما الآتي:

Profit +Borrowing = Investment + Debt Service + Dividence Payment

ولأن البيانات السابقة ستأخذ قيماً كبيرة، فقد عمل **(Nishi, 2016, 8)** في تحليله التجريبي على ضبط القيم على مقياس أو وحدة مشتركة لجعل القيم قابلة للمقارنة وأسهل للتحليل، وذلك بنسب كل قيمة إلى رأس المال. نرمز بـ **r** إلى ناتج جمع **r1** و**r2**. حيث أن **r1** ناتج الدخل التشغيلي من دون الأرباح غير المحققة إلى رأس المال، و **r2** ناتج الاقتراض إلى رأس المال. نرمز بـ **g** إلى ناتج الاستثمارات إلى رأس المال. نرمز بـ i_d إلى ناتج مصروف الفائدة المدينة إلى رأس المال. نرمز بـ **d** إلى ناتج توزيعات الأرباح النقدية إلى رأس المال.

يصنف **(Schroeder, 2009, 293)** و**(Nishi, 2016, 9)** الهيكل المالي للمصارف وفق واحدة من الحالات الآتية:

أ. المصرف في حالة تمويل التحوط عند تحقق الشرط الآتي: $\mathbf{r\text{-}g\text{-}}i_d\mathbf{\text{-}d} \geq 0$، يكون الهيكل المالي للمصرف قوياً، لأن أرباح المصرف أكبر من أو مساوية لإجمالي النفقات، فالمصرف يستطيع استخدام ما تبقى من الربح لتقليل الديون المستحقة. ويؤكد **Minsky**على أن المصارف في حالة التحوط يمكن أن تصبح هشة مع ضعف التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كصدمة ارتفاع تكاليف الإنتاج، و/ أو من انخفاض الربحية على مدار الدورة المالية.

ب. المصرف في حالة تمويل المضاربة عند تحقق الشرط الآتي: $\mathbf{r\text{-}g\text{-}}i_d\mathbf{\text{-}d} < 0$ و $\mathbf{r\text{-}}i_d\mathbf{\text{-}d} \geq 0$ ، حيث يجب الاقتراض من أجل تمويل الاستثمار، ويزداد عبء ديون المصرف تدريجياً أثناء وجوده في وضع المضاربة.

ج. المصرف في حالة تمويل بونزي (تمويل احتيالي) عند تحقق الشرط الآتي: $\mathbf{r\text{-}g\text{-}}i_d\mathbf{\text{-}d} < 0$ و $\mathbf{r\text{-}}i_d\mathbf{\text{-}d} < 0$ ، ويكون الهيكل المالي للمصرف في وضع الأكثر هشاشة. ويجب على المصرف الاقتراض لدفع توزيعات الأرباح وأعباء الدين التي ستزداد تدريجياً.

4.آثار الهشاشة المصرفية:

وجد **(Careel. J et al, 2019a)** أن الهشاشة المصرفية تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال نسبة القروض المتعثرة، وعندما تكون الهشاشة المصرفية منخفضة يكون للائتمان الخاص تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي **(8)**. كما وجد بأن الهشاشة المصرفية تؤثر سلباً في الائتمان، بسبب انخفاض سلوك المصارف في تحمل المخاطر وتقليصها لأنشطتها الاقراضية بعد فترة من الهشاشة المصرفية **(2)**.

ثالثا: العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية والهشاشة المصرفية:

تسعى المصارف بشكل عام إلى الوصول إلى هدف الاحتفاظ بمزيج من السيولة النقدية والموجودات شبه السائلة، بما يقلل من مخاطر السيولة، ويبقي المصرفَ قادراً على الاستمرار في تولي عملية الوساطة المصرفية. ويرى (قندوز، 2020، 106) بأن دور الوساطة المالية للمصارف لا بد أن يرافقه مخاطر السيولة، وأن هذه المخاطر ذات منشأ هيكلي هو المصرف ذاته.

يبين **(Deidda et al, 2018)** أن منشأ مفهوم الهشاشة المصرفية هو قابلية التعاقد غير الكاملة المرتبطة بمخاطر السيولة، أي هناك جوانب معينة من الاتفاقيات بين المصرف والمودعين لا يمكن تحديدها أو إنفاذها بشكل كامل، وهذا النقص في العقود الكاملة يجعل من الصعب على المصارف التعامل مع مخاطر السيولة غير المتوقعة. كما تحدث الهشاشة المصرفية عند عدم مقابلة مزيج السيولة لازدياد الطلب على السحب والقدرة على الاستمرار في سداد الالتزامات وخدمة الديون وتلبية المقترضين. لذلك فمخاطر السيولة تُحدِثُ تغيراً في محافظ موجودات المصرف بسبب استنزاف السيولة النقدية واضطرار المصرف إلى بيع بعض أصوله وبأسعار أقل بسرعة تلبيةً للطلب على النقد، ما يؤثر على الصحة المالية للمصرف وزيادة الهشاشة المصرفية كلما تفاقم الوضع. **(3)**

إن الهشاشة المصرفية هي سمة من سمات المصارف وفق **(Diamond et al, 2001)**، فأفضل المصارف تكون قدرتها محدودة في تسييل موجوداتها عند الحاجة بسبب طبيعة علاقة المصرف مع أطراف أخرى تؤثر في سعر تصفية الموجودات. **(288)**

3.الإطار التطبيقي للبحث:

لمعرفة أثر مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات الهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية، سنقوم بإجراء الدراسة واختبار الفرضيات بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية. وسيتم اتباع الخطوات الآتية:

1-استعراض تطور متوسط متغيرات الدراسة عبر المدة المدروسة.

2-دراسة التوصيف الإحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة.

3-اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

4-اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة استقرار المتغيرات وتحديد المنهجية المناسبة لاختبار الفرضيات.

5-اختبار الفرضيات للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات.

1- استعراض تطور متوسط متغيرات الدراسة عبر المدة المدروسة:

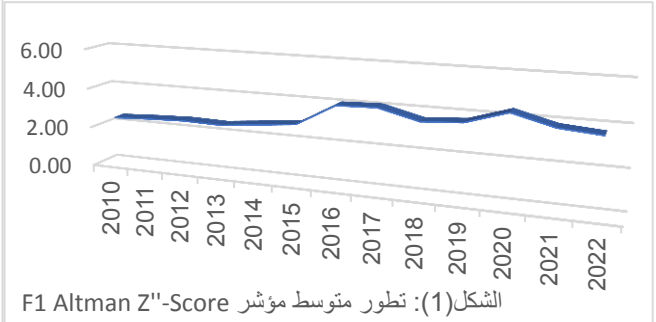

الشكل(1): تطور متوسط مؤشر F1 Altman Z''-Score

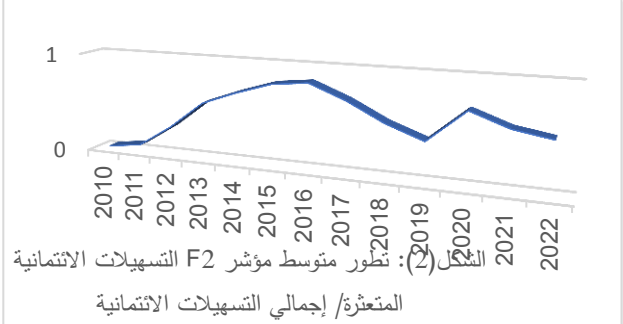

الشكل(2): تطور متوسط مؤشر F2 التسهيلات الائتمانية المتعثرة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

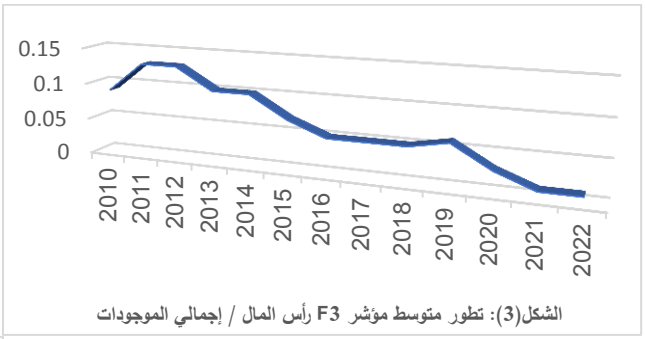

الشكل(3): تطور متوسط مؤشر F3 رأس المال / إجمالي الموجودات

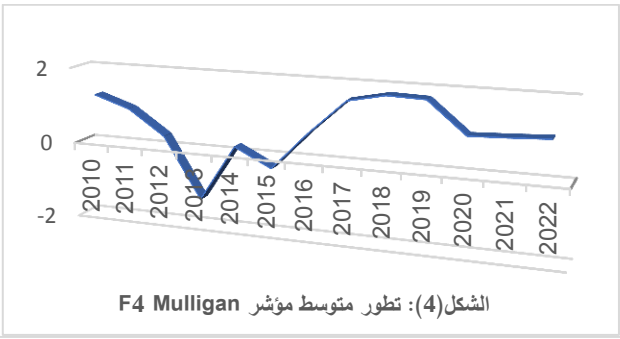

الشكل(4): تطور متوسط مؤشر F4 Mulligan

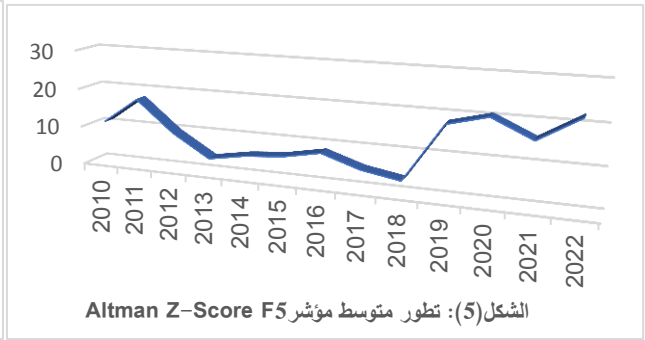

الشكل(5): تطور متوسط مؤشر F5 Altman Z-Score

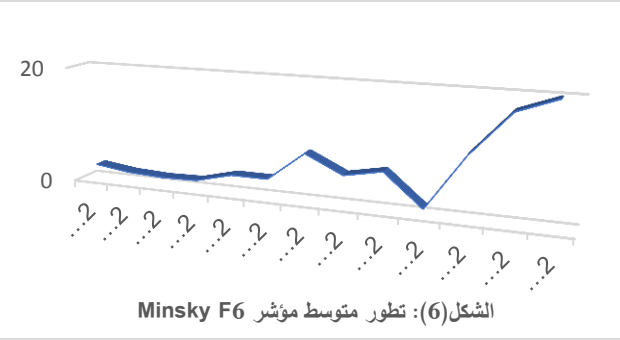

الشكل(6): تطور متوسط مؤشر Minsky F6

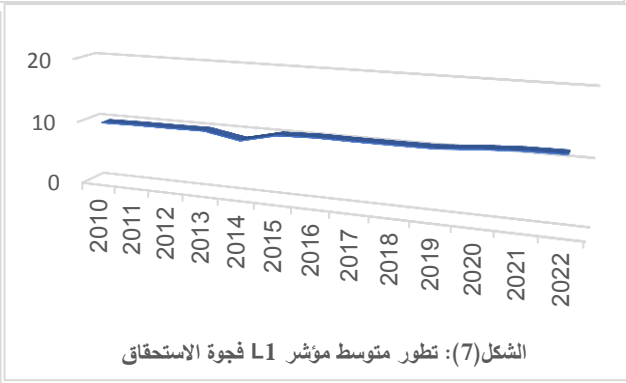

الشكل(7): تطور متوسط مؤشر L1 فجوة الاستحقاق

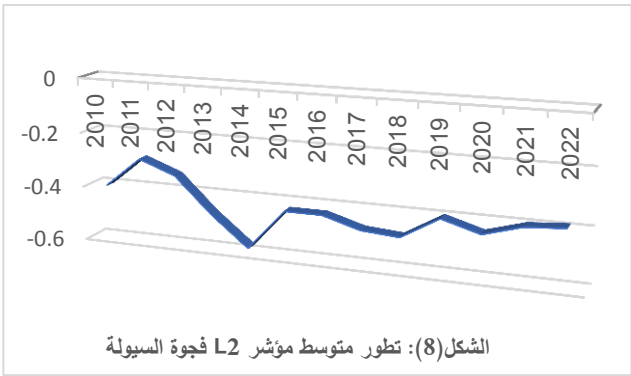

الشكل(8): تطور متوسط مؤشر L2 فجوة السيولة

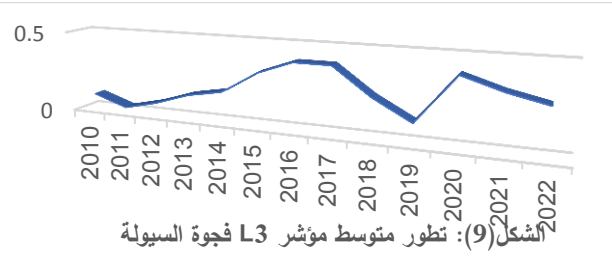

الشكل(9): تطور متوسط مؤشر L3 فجوة السيولة

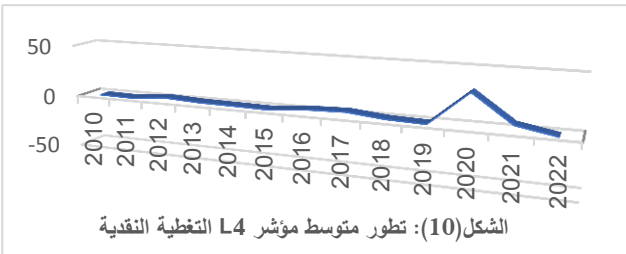

الشكل(10): تطور متوسط مؤشر L4 التغطية النقدية

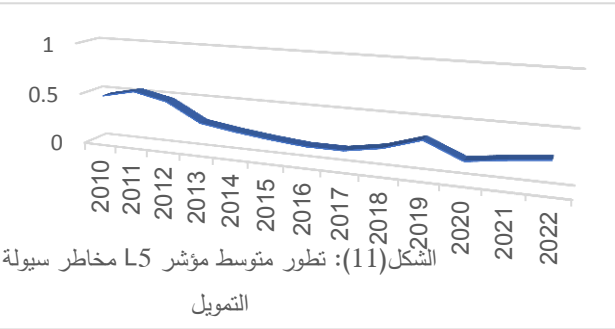

الشكل(11): تطور متوسط مؤشر L5 مخاطر سيولة التمويل

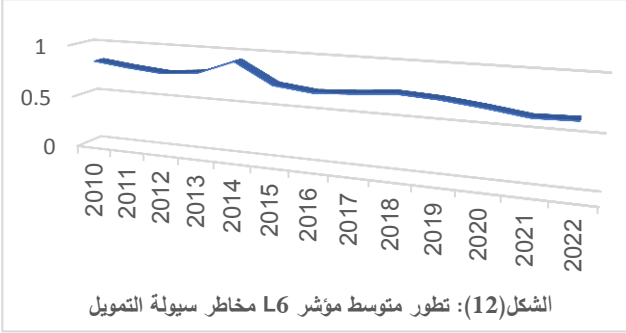

الشكل(12): تطور متوسط مؤشر L6 مخاطر سيولة التمويل

بدراسة الأشكال السابقة وربطها مع نتائج المؤشرات يتضح الآتي:

1–فجوة الاستحقاق **L1**: يميل الاستقرار في **L1** إلى التزايد بمعدلات منخفضة، ما يدل على أن المصارف تحاول خلال المدة التغلب على مخاطر السيولة في قائمة المركز المالي بمواءمة فترات استحقاق إجمالي الموجودات مع فترات استحقاق إجمالي المطلوبات.

2–فجوة السيولة **L2**: تدل النسب السالبة للمؤشر على فجوة سيولة سالبة، لأن قيم الودائع تجاوزت قيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ما يشير إلى توافر فائض من السيولة، وانخفاض في مخاطر السيولة.

3–فجوة السيولة **L3**: تأخذ النسبة اتجاهاً متزايداً نحو انخفاض مخاطر السيولة فيما عدا عامي 2018، 2019، ولكن لا تتجاوز النسبة في أعلى قيمها 40%. ما يشير إلى التحسن في قدرة المصارف على المواءمة ما بين تغطية عمليات السحب المفاجئة وتمويل العمليات اليومية دون أي ضائقة، مع القدرة على استقطاب المزيد من الودائع قصيرة الأجل.

4–نسبة التغطية النقدية **L4**: تأخذ النسب اتجاهاً متدنياً ومستقراً باستثناء عامي 2020، 2021. ما يدل على أن المصارف تواجه مخاطر سيولة في قائمة التدفقات النقدية من خلال انخفاض قدرة صافي التدفقات التشغيلية على تغطية صافي التدفقات الخارجة الاستثمارية والتمويلية، الأمر الذي يعيق المصرف عن التوسع الاستثماري.

5–مخاطر سيولة التمويل **L5**: تسعى المصارف إلى تحسين قدرتها الإقراضية من الودائع كمصدر للتمويل، ولكن يوضح التدني في **L5** ارتفاع مخاطر سيولة التمويل. فالمصارف تتبع سياسة تحوطية حذرة في منح التسهيلات الائتمانية وبمعدل نمو للتسهيلات الائتمانية أقل من معدل النمو في الودائع، ما يجعل مصروفات الفوائد تتجاوز إيرادات الفوائد، وهذا ما يشكل سبباً جوهرياً في انخفاض صافي التدفق التشغيلي.

6–مخاطر سيولة التمويل **L6**: تأخذ اتجاهاً مستقراً يميل نحو الانخفاض بشكل طفيف، ولكن تبقى نسب تمويل الموجودات من الودائع مرتفعة، ما يؤثر في مخاطر السيولة، ويشكل خطراً على صافي التدفق التشغيلي.

7–مؤشر **F1 Altman Z''-Score**: باستثناء السنوات الأربعة الأولى من المدة حيث تقع قيم **F1** ضمن المنطقة الرمادية، فإن قيم **F1** تأخذ اتجاهاً متزايداً لتصبح القيم ضمن المنطقة الآمنة حيث تنخفض الهشاشة المصرفية. وبدراسة تفاصيل المؤشر يتبين أن التحسن في قيم المؤشر وارتفاعها يعود لارتفاع المكوّن **X4** الذي تزداد فيه القيمة السوقية لحقوق المساهمين، أما باقي مكونات المؤشر فكانت إما سالبة أو متدنية بسبب تحقيق المصارف لصافي رأس مال عامل سالب وبسبب تحقيق الخسائر فالبيانات لم تتضمن أرباح إعادة تقييم مراكز القطع غير المحققة التي تجعل المصارف تحقق الأرباح الكبيرة.

8– مؤشر التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية **F2**: تأخذ قيم المؤشر اتجاهاً متزايداً، ما يدل على انخفاض جودة الائتمان في المصارف والذي بدوره يزيد من الهشاشة المصرفية.

9–رأس المال إلى إجمالي الموجودات **F3**: يلاحظ الاتجاه المتناقص للمؤشر مع تدني القيم، ما يعكس اعتماد المصارف في تمويل الموجودات على الودائع بنسبة كبيرة وفارقة مقارنة مع رأس المال، ما يزيد من الهشاشة المصرفية.

10–مؤشر **Mulligan F4**: انخفضت قيم المؤشر عن الـ4، لذلك تراوح التقييم بين المضاربة وبونزي، ما يدل على وجود هشاشة مصرفية، وهذا ما يتناقض مع مؤشر **Altman Z''-Score** الذي يعكس انخفاض الهشاشة المصرفية.

11–مؤشر**F5 Altman Z-Score**: تنخفض الهشاشة المصرفية باتجاه المؤشر نحو الانخفاض حتى عام 2018، ثم ليأخذ بعدها المؤشر قيماً متزايدة ما يدل على تزايد الهشاشة المصرفية. ويعود السبب في زيادة قيم المؤشر إلى ارتفاع حقوق الملكية للأسباب الآتية: السبب الرئيس: الزيادات في بند أرباح مدورة غير محققة، الأسباب الأخرى: زيادة رأس المال بتوزيع أسهم مجانية، زيادة في قيمة الأرباح المحتجزة. لذلك ستتراجع قيمة المؤشر في حالة استبعاد الأرباح المدورة غير المحققة وبالتالي انخفاض الهشاشة المصرفية، وهذا ما يتوافق مع مؤشري **Altman Z"-Score** و**Minsky**.

12– مؤشر **Minsky F6**: يلاحظ أن قيم المؤشر أكبر من الصفر، أي أنها في حالة التحوط، ما يدل على انخفاض الهشاشة المصرفية. أي أن مصادر الأموال في المصارف من قروض (الودائع التي يودعها المودعون في المصرف) وأرباح كانت كافية لتغطية استخدامات

المصرف للأموال في الاستثمارات ومدفوعات خدمة الدين وتوزيعات الأرباح النقدية. ويرجع السبب الرئيس في ارتفاع قيم المؤشر إلى أن معدل النمو في الودائع أكبر مقارنة بمعدل النمو في رأس المال، وكذلك إلى تدني نسب استخدامات الأموال بالنسبة لرأس المال، وخاصة نسب التوزيعات النقدية للأرباح بسبب عدم توزيع الأرباح النقدية في معظم سنوات المدة بسبب تدويرها أو توزيعها كأسهم مجانية، أو بطلب من المصرف المركزي بعدم توزيع الأرباح النقدية تعزيزاً لمتانة المصارف وأمواله الخاصة وزيادة قدرته على مواجهة التحديات.

2-دراسة التوصيف الإحصائي للبيانات: من خلال البرنامج الإحصائي **Eviews 12**، واعتماداً على البيانات المالية السنوية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية، تم حساب أهم مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري) وأعلى وأدنى قيمة لحساب المدى، كما الآتي:

الجدول(1): مؤشرات النزعة المركزية الخاصة بالبيانات.

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	L1	L2	L3	L4	L5	L6
Mean	3.7420	0.8605	0.0900	-5.7151	12.3585	7.9880	10.2151	-0.4124	0.3924	23.0555	0.3250	0.7653
Median	3.2121	0.4159	0.0671	0.9834	8.3701	4.5605	10.1598	-0.3997	0.2577	2.5242	0.2943	0.7629
Maximum	11.3334	12.3520	0.6869	33.9833	88.3047	75.4594	11.7139	0.1248	2.7071	512.2184	1.1417	8.7846
Minimum	-1.9137	0.0000	0.0053	-953.993	-0.9684	-33.998	8.7545	-5.9985	-0.3405	-437.040	0.0254	0.1786
Std. Dev.	2.2606	1.6071	0.1061	79.9255	13.4784	11.6281	0.5958	0.5035	0.5423	90.7849	0.1912	0.6980

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

3-اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: أجري اختبار **Jarque-Bera**، واتضح أن جميع بيانات الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي، ماعدا متغير فجوة الاستحقاق الذي يخضع للتوزيع الطبيعي. ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار **Jarque-Bera** كانت أصغر من 0.05 فبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم خضوع بيانات هذه المتغيرات للمصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال المدة للتوزيع الطبيعي. ويمكن تجاوز ذلك لأن عدد المشاهدات يفوق الثلاثين مشاهدة، وفي بيانات **Panel** لا نهتم بهذا الشرط.

الجدول (2): نتيجة اختبار Jarque-Bera

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	L1	L2	L3	L4	L5	L6
Jarque-Bera	61.1993	3869.46	1658.11	116015	635.732	887.921	3.79294	67222.9	406.842	1096.91	36.0119	89384.5
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.1501	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

4-اختبار استقرار بيانات المتغيرات: لتحديد السلاسل المستقرة من غير المستقرة، أجري اختبار جذر الوحدة **unit root test** على سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار **(Levin, Lin & Chu t)**، وتم التوصل إلى أن القيمة الاحتمالية لمقابلة لإحصائية الاختبار لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء سلاسل المتغيرات على جذر الوحدة، أي أن بيانات سلاسل هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى.

الجدول (3): نتيجة اختبار الاستقرارية في المستوى

Series	F1	F2	F3	F4	F5	F6	L1	L2	L3	L4	L5	L6
Statistic	-2.193	-5.627	-2.159	-2.258	-6.058	-1.949	-8.144	-6.005	-3.315	-4.013	-1.996	-4.623
Prob*	0.0142	0.0000	0.0154	0.0121	0.0000	0.0142	0.0000	0.0000	0.0005	0.0000	0.0230	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

5-اختبار الفرضيات:

تم إجراء اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة وذلك لنماذج الدراسة التالية: النموذج الأول، الثالث، الخامس والسادس. أما نموذج الدراسة الثاني والرابع فيناسبه نموذج التأثيرات العشوائية. تبين النماذج الآتية نتائج تقدير نموذج **Panel** للتأثيرات الثابتة أو العشوائية لمتغيرات النماذج:

النموذج الأول: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F1 **مؤشر** Altman Z''-Score **للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية:**

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج Panel **للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج الأول**

Dependent Variable: F1				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
variables	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient
C	0.0000	-5.5548	1.9362	-10.7553
L1	0.0000	7.7394	0.1812	1.4022
L2	0.1015	1.6496	1.0247	1.6904
L3	0.1624	1.4052	0.4221	0.5932
L4	0.0616	1.8856	0.0010	0.0019
L5	0.2748	-1.0969	0.8832	-0.9688
L6	0.0926	1.6948	0.7013	1.1886

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

في الأجل الطويل: توجد علاقة معنوية طردية لـ **L1** فجوة الاستحقاق مع **F1** مؤشر **Altman Z''-Score**، بحيث أن ارتفاع **L1** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F1** بنسبة 1.4% عند مستوى معنوية 0.05.

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L4** نسبة التغطية النقدية مع **F1** مؤشر **Altman Z''-Score**، بحيث أن ارتفاع **L4** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F1** بنسبة 0.002% عند مستوى معنوية 0.10.

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L6** نسبة مخاطر سيولة التمويل مع **F1** مؤشر **Altman Z''-Score**، بحيث أن ارتفاع **L6** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F6** بنسبة 1.19% عند مستوى معنوية 0.10.

النموذج الثاني: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F2 **نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية:**

جدول (5): نتائج تقدير نموذج Panel **للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج الثاني**

Dependent Variable: F2				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
Swamy and Arora estimator of component variances				
variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.1815	2.2239	1.4306	0.1548
L1	-0.1198	0.2047	-0.5851	0.5594
L2	-0.8932	1.1346	-0.7872	0.4325
L3	0.2677	0.4283	0.6251	0.5330
L4	-0.0001	0.0011	-0.0904	0.9281
L5	-3.3073	0.9626	-3.4357	0.0008
L6	-0.6449	0.7769	-0.8301	0.4079

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

في الأجل الطويل: توجد علاقة معنوية عكسية لـ **L5** مخاطر سيولة التمويل مع **F2** نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، بحيث أن ارتفاع **L5** بـ 1% يؤدي إلى انخفاض **F2** بنسبة **3.13**% عند مستوى معنوية 0.05.

النموذج الثالث: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F3 **نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية**

جدول (6): نتائج تقدير نموذج Panel **للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج الثالث**

Dependent Variable: F3				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.7377	0.1213	6.0810	0.0000
L1	-0.0686	0.0114	-6.0398	0.0000
L2	-0.1447	0.0642	-2.2545	0.0259
L3	-0.0494	0.0264	-1.8683	0.0640
L4	0.0000	0.0001	0.6756	0.5005
L5	0.1756	0.0553	3.1729	0.0019
L6	-0.0597	0.0439	-1.3579	0.1769

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

في الأجل الطويل: توجد علاقة معنوية عكسية لـ **L1** فجوة الاستحقاق مع **F3** نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات، بحيث أن ارتفاع **L1** بـ 1% يؤدي إلى انخفاض **F3** بنسبة 0.07% عند مستوى معنوية 0.05.

توجد علاقة معنوية عكسية لـ **L2** فجوة السيولة مع **F3** نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات، بحيث أن ارتفاع **L2** بـ 1% يؤدي إلى انخفاض **F3** بنسبة 0.145% عند مستوى معنوية 0.05.

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L5** مخاطر سيولة التمويل مع **F3** نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات، بحيث أن ارتفاع **L5** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F3** بنسبة 0.18% عند مستوى معنوية 0.05.

توجد علاقة معنوية عكسية لـ **L3** فجوة السيولة مع **F3** نسبة رأس مال المصرف إلى إجمالي الموجودات، بحيث أن ارتفاع **L3** بـ 1% يؤدي إلى انخفاض **F3** بنسبة 0.05% عند مستوى معنوية 0.10.

النموذج الرابع: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F4 **مؤشر** Mulligan **للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية**

جدول (7): نتائج تقدير نموذج Panel **للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج الرابع**

Dependent Variable: F4				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
Swamy and Arora estimator of component variances				
variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-83.08778	146.7470	-0.566197	0.5722
L1	8.109140	13.82850	0.586408	0.5586
L2	28.26893	59.43039	0.475665	0.6351
L3	4.029926	14.44064	0.279068	0.7806
L4	-0.137515	0.076909	-1.788013	0.0760
L5	-20.85998	52.18422	-0.399737	0.6900
L6	19.03409	41.25686	0.461356	0.6453

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

توجد علاقة معنوية عكسية لـ **L4** فجوة السيولة مع **F4** مؤشر **Mulligan**، بحيث أن ارتفاع **L4** بـ 1% يؤدي إلى انخفاض **F4** بنسبة 0.14% عند مستوى معنوية 0.10.

النموذج الخامس: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F5 مؤشر Altman Z-Score للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية

جدول (8): نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج الخامس

Dependent Variable: F5				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-69.88094	17.29102	-4.041458	0.0001
L1	7.114494	1.617957	4.397209	0.0000
L2	-12.51961	9.151014	-1.368112	0.1737
L3	-2.855685	3.769853	-0.757506	0.4502
L4	0.002788	0.008932	0.312103	0.7555
L5	30.38158	7.887382	3.851922	0.0002
L6	-5.773752	6.262530	-0.921952	0.3583

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L1** مخاطر سيولة التمويل مع **F5** مؤشر **Altman Z-Score**، بحيث أن ارتفاع **L1** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F5** بنسبة 7.11% عند مستوى معنوية 0.05.

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L5** مخاطر سيولة التمويل مع **F5** مؤشر **Altman Z-Score**، بحيث أن ارتفاع **L5** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F5** بنسبة 30.4% عند مستوى معنوية 0.05.

النموذج السادس: دراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في F6 مؤشر Minsky للهشاشة المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية

جدول (9): نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج السادس

Dependent Variable: F6				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Cross-sections included: 11				
Total pool (balanced) observations: 143				
variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-104.2282	17.8036	-5.8543	0.0000
L1	11.3800	1.6659	6.8310	0.0000
L2	-12.6990	9.4223	-1.3478	0.1802
L3	-3.7103	3.8816	-0.9559	0.3410
L4	-0.0096	0.0092	-1.0433	0.2988
L5	-3.4740	8.1212	-0.4278	0.6695
L6	-8.4451	6.4482	-1.3097	0.1927

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

توجد علاقة معنوية طردية لـ **L1** مخاطر سيولة التمويل مع **F6** مؤشر **Minsky**، بحيث أن ارتفاع **L1** بـ 1% يؤدي إلى زيادة **F6** بنسبة 11.4% عند مستوى معنوية 0.05.

النتائج (Conclusion):

1-تتركز مخاطر السيولة في النقاط الآتية: تدني تغطية الموجودات السائلة للمطلوبات المتقلبة، مما يدل على عدم قدرتها على تغطية المطلوبات ذات الأجل الطويل. انخفاض صافي التدفق التشغيلي على تغطية صافي التدفقات الخارجة الاستثمارية والتمويلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصارف في التوسع الاستثماري. اتباع المصارف لسياسة تحوطية حذرة في منح التسهيلات الائتمانية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الأوضاع السياسية التي تمر بها سورية. الاعتماد في تمويل الموجودات بنسبة كبيرة على الودائع.

2-تكمن مواطن الزيادة في الهشاشة المصرفية في النقاط الآتية: تجاوزت قيم الودائع لقيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وزيادة معدل نمو الودائع عن معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة، بالتالي أصبحت مصاريف الفائدة أكبر من إيرادات الفائدة. تحقيق المصارف لرأس مال عامل سالب أي أن الالتزامات المتداولة أكبر من الموجودات المتداولة، ما يدل على وجود عدم توافق في آجال الاستحقاق. ارتفاع التسهيلات الائتمانية المتعثرة. التدني في تمويل الموجودات عن طريق رأس المال والاعتماد على الودائع كمصدر خارجي للتمويل. ضعف نسبة الاستثمارات وعدم توزيع الأرباح النقدية. تدني قدرة صافي الدخل على تغطية مصروف الفائدة. تدني نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الموجودات بسبب تدني صافي الأرباح أو تحقيق الخسائر.

3–توجد علاقة طردية بين **L1** فجوة الاستحقاق مع كل من **F1** مؤشر **Altman Z''-Score** و **F5** مؤشر **Altman Z-Score** و **F6** مؤشر **Minsky**. وتكون العلاقة عكسية مع **F3** نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

4–توجد علاقة عكسية بين فجوتي السيولة **L2** و **L3** مع **F3** نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

5–توجد علاقة طردية بين **L4** نسبة التغطية النقدية مع **F1** مؤشر **Altman Z''-Score**. وتكون العلاقة عكسية مع **F4** مؤشر **Mulligan** لأن مصروف الفائدة هو العامل المؤثر في المتغيرين. ولا توجد أي علاقة بين **F4** وباقي متغيرات مخاطر السيولة، وهذا ما يتوافق مع دراسة **(Nish, 2016, 7)** بأن مؤشر **Mulligan** لا يصلح للدراسات المصرفية بسبب عدم وجود مبررات كافية لعتبات المؤشر المخصصة وعدم اتفاقها مع عتبات مؤشر **Minsky**.

6–توجد علاقة طردية بين **L5** مخاطر سيولة التمويل (التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) مع مؤشر **Altman Z-Score F5** و**F3** نسبة رأس المال إلى الموجودات. وعلاقة عكسية مع **F2** مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

7–توجد علاقة طردية بين **L6** مخاطر سيولة التمويل (الودائع إلى إجمالي الموجودات) مع **F1** مؤشر **Altman Z''-Score**.

التوصيات **Recommendations**:

1–التوجه نحو وضع سياسة كفوءة في إدارة الودائع، تُبنى على أساس التكنولوجيا المصرفية الحديثة، تضمن الفعالية في استقطاب الودائع والكفاءة في توظيفها وفق آجال استحقاق مدروسة بطرق سليمة وصحيحة، تساهم في زيادة إيرادات المصرف المباشرة وغير المباشرة وتخفض من مخاطر السيولة.

2–إعادة النظر في منظومة منح التسهيلات الائتمانية وتحديد مصدر التسهيلات الائتمانية المتعثرة للعمل على تجاوزها. بالإضافة إلى التوسع في دراسات استثمارية مجدية تساهم في وضع المصرف إلى مرحلة اللاهشاشة.

3–تبني مقاييس بازل 3 (نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر) في مجال في تعزيز إدارة مخاطر السيولة، والاستفادة من تقنية المعلومات وذكاء الأعمال في الوصول إلى نموذج يقيس الهشاشة المصرفية ويقيّم وضع المصرف في كل مرحلة منها.

4–إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية للبحث في آثار مخاطر السيولة في الهشاشة المصرفية بإضافة متغيرات الاقتصاد الكلي وبتوسيع نطاق عينة البحث أو إجراء المقارنة بين القطاعات المصرفية للاستفادة من تجارب الآخرين والممارسات العملية في تخفيض أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية.

معلومات التمويل :
هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع Reference:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. تعليمات الرقابة المصرفية رقم 9 تاريخ 19 / 9 / 2004. معايير إدارة مخاطر السيولة. مجلس النقد والتسليف. قرار رقم (74 /م ن /ب4).

2. رؤوف، نضال. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (36). 299-336.

3. علي، غذوان. (2019). العلاقة بين السيولة والربحية والقيمة السوقية للشركات: دراسة تطبيقية على شركات صناعة الملابس والجلود والنسيج المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 35(2). 89-132.

4. كنعان، علي، وحمره، محمد. (2017). إدارة المصارف. ط:1. منشورات جامعة دمشق. 437.

5. فروحات، حدة، زرقون، عمر، وساحة، علي. إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية. مجلة الباحث. 18(1). 521-534.

6. قندوز، عبد الكريم. (2020). أساليب قياس المخاطر المصرفية. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي. 134.

7. مشعل، ياسر، الزرير، رانيا. (2020). قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري. مجلة جامعة حماه. 3)(13). 54-72.

8. مكي البناء، زينب، و عزيز، آمال قحطان. (2021). توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج Altman دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية. مجلة الريادة للمال والأعمال. 2(4). 232-245.

9. النويران، ظاهر. (2019). التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011-2015. تنمية الرافدين. 38(121). 99-112.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Abdul-Rahman. A, Saulaiman. A.A, &Mohd Said. N.L. (2018). Does Financing Structure Affects Bank Liquidity Risk?. Pacific-Basin Finance Journal. (52). Elsevier. 26-39.

2. Ahamed. F. (2021). Determinants of Liquidity Risk in the Commercial Banks in Bangladesh. European Journal of Business and Management Research. 6(1). 164-169.

3. Ahnert. T, Anand. K, Gai. P, & Chapman. J. (2017, July). Asset encumbrance, bank funding and fragility. Working Paper No52. European Central Bank. (53).

4. Ahnert. T, Anand. K, &König. P.J. (2022, December). Real interest rates, bank borrowing, and fragility. Working Paper No2755. European Central Bank. (42).

5. Agnesa. K.P, &Skender. A. (2023). The Effect of Financial Risk Management on the Financial Performance of Commercial Banks in Western Balkan Before and During COVID-19. Economic Studies Journal (Ikonomicheski Izsledvania). 32(7). 179-190.

6. Al-Ramli. F.M, &Taj-Addin. M.S. (2023). The Impact of Financial Fragility on Indicators of Financial Recovery: An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on the Abu Dhabi and Dubai Stock Exchanges. Journal of Economics, Finance and Accounting Studies. 5(1). 129-147.

7. Ashraf. D, Ramady. M, Albinali. M. (2016). Financial Fragility of Banks, Ownership Structure and Income Diversification: Empirical from the GCC Region. Research in International Business and Finance, vol. 38(C), pages 25-52.

8. Basel Committee on Banking Supervision. (2008). Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges. Bank for International Settlements: 16.

9. Basel Committee on Banking Supervision. (2021). Basel lll Monitoring Report. Bank for International Settlements: 112.

10. Boualam. Y, &Anna. C. (2019, 6-7 September). In Search of Liquidity Risk in Bank Stock Returns. Proceeding of the 4th Chapman Conference on Money & Finance on Liquidity: Pricing, Management and Financial Stability. United States of America.

11. Bruno. O, Cartapanis. A, &Nasica. E. (2017). Modelling bank leverage and financial fragility under the new minimum leverage ratio of Basel III regulation. Finance, Presses universitaires de Grenoble. 38(3).45-84.

12. Calomiris. C.W, Heider. F, &Hoerova. M. (2015). A Theory of Bank Liquidity Requirements. Columbia Business School Research Paper. 14(39).

13. Chen, Y.K, Shen, C.H, Kao, L, &Yeh, C.Y. (2018). Bank Liquidity Risk; and Performance. Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies. 21(1). 1-40.

14. Ghenimi. A, Chaibi. H, &Omari, M.A. (2017). The Effect of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability: Evidence from the MENA Region. Borsa Istanbul Review. 17(4). 238-248.

15. Creel. J, Hubert. P, &Labondance. F. (2019). Credit, Banking Fragility and Economic Performance. Sciences Po OFCE Working Paper. 03(2020). 1-17.

16. Creel. J, Hubert. P, &Labondance. F. (2019). The Intertwining of Credit and Banking Fragility. International Journal of Finance and Economics. 26(1). 459-475.

17. Degryse. H, Elahi. M, &Penas. M. (2013, July). Determinants of Banking System Fragility A Regional Perspective. Working Paper Series. European Central Bank. (1567). 1-49.

18. Deidda, L.G, &Panetti, E. (2018). Banks' Liquidity Management and Financial Fragility. Working Paper CRENoS 201809. Centre for North South Economic Research, University of Cagliari and Sassari, Sardinia: (50).

19. De Vries. C.G. (2005). The Simple Economics of Bank Fragility. Eindhoven University of Technology. Report Eurandom (20040 15). 1-25.

20. Diamond, W.D, &Rajan, R.G. (2001). Liquidity Risk, Liquidity Creation, and Financial Fragility: A Theory of Banking. Journal of Political Economy. 109(2). 287-327.

21. Drehmann, M, &Nikolaou, K. (2010). Funding Liquidity Risk: Definition and Measurement. Bank for International Settlements. (316). 1-29.

22. Elia. J, Toros. E, Sawaya. C, & Balouza. M. (2021). Using Altman Z"- Score to Predict Financial Distress: Evidence from Lebanese Alpha Banks. Management Studies and Economic Systems (MSES). 6(1/2). 47-57.

23. Hacibedel. B, &Perez-saiz .H. (September, 2023). Assessing Macrofinancial Risks from Crypto Assets. Working Paper WP/23/214. International Monetary Fund. (32).

24. Jaara. O.O, Jaara. B.O, Shamieh. J, &Fendi. U.A. (2017). Liquidity Risk Exposure in Islamic and Conventional Banks. International Journal Economics and Financial Issues. 7(6). 16-26.

25. Loloh. F.W. (2015). Measuring Banking Sector Fragility for an Early Warning System in Ghana. SSRN Electronic Journal. https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2627152. (20).
26. Mairafi. S.L, Hassan. S, & Mohamed-Arshad. S.B. (2022). Comparative Analysis on Liquidity and Risk-Taking Behaviour between Islamic and Conventional Banks in MENA Region. Journal of Islamic Economic and Business Research. xx (xx). 1-18.
27. Manousaridis. C.O. (2017). Z-Altman's Model Effectiveness in Bank Failure Prediction – The Case of European Banks. Master Thesis. Department of Economics. School of Economics and Management. Lund University. Lund University Database. https://www.lunduniversity.lu.se/lup/publication/8925396.
28. Mulligan. Robert F. (2013). A Sectoral Analysis of the Financial Instability Hypothesis. Sciencedirect. https://doi.org/10.1016/j.qref.2013.05.010. 15/November/2023.
29. Naoaj. M.S. (2023). Measuring Liquidity Risk and its Determinants in Commercial Bank of Bangladesh: An Empirical Ivestgation. European Journal of Business and Management Research. 8(2). 250-254.
30. Nguena. C.L. (2020). How does Fintech Innovation Matter for Bank Fragility in SSA?. Working Paper No576. Global Labor Organization. (37).
31. Nishi, H. (2016, September). An empirical contribution to Minsky's financial fragility Evidence from non-financial sectors in Japan. Discussion Paper. Kyoto University. (E-16-007). 1-46.
32. Office of the Comptroller of the Currency. (Version 1.2, May, 2023). Liquidity, Safety and Soundness, Updated Comptroller's Handbook Booklet and Rescissions. https://www.occ.treas.gov/index.html: (96).
33. Schroeder. S. (2009). Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience. International Journal of Social Economics. 36(3). 287-307.
34. Van Greuning. V,& Iqbal. Z, (2008). Risk Analysis for Islamic Banks. World Bank Publications - Books, The World Bank Group, number 6923, July.
35. Widarjono. A, Widarjono. D, &Suharto. S. (2022). Funding Liquidity Risk and Assets Risk of Indonesian Islamic Rural Banks. Cogent Economics & Finance. 10(1).
36. Ali, Ghadwan. (2019). The Relationship between Liquidity, Profitability and Market Value of Companies: An Applied Study on Clothing, Leather and Textile Manufacturing Companies Listed in the Amman Stock Exchange. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences. 35(2). 89-132.